



قاعدة المعطيات الخاصة ببرامج، التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال
جلسات الأسئلة الشفهية
دورة أكتوبر 2009

ر.ت	الجلسة	القطاع الحكومي	موضوع السؤال	جواب الوزير الذي يتضمن برنامجا، التزاما أو تعهدا
01	الجلسة الأولى / 20 أكتوبر 2009	التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي	<ul style="list-style-type: none"> ✓ الموسم الدراسي الحالي ✓ الدخول المدرسي 2009 ✓ الدخول المدرسي ✓ البنيات والتجهيزات المدرسية في إطار المخطط الاستعجالي 	<p>أكد السيد الوزير بهذا الخصوص أن البرنامج الاستعجالي يتضمن برسم الفترة التي يغطيها، إحداث 1100 مؤسسة منها 624 بالعالم القروي، و 751 داخلية منها 672 بالعالم القروي، وذلك إلى جانب توسيع المؤسسات الموجودة، حيث ستعرف السنة الحالية إضافة 2343 حجرة منها 1022 بالوسط القروي، وتوسيع 59 داخلية منها 47 بالوسط القروي. أما بخصوص تأهيل المؤسسات التعليمية، فيشمل البرنامج الاستعجالي تأهيل ما مجموعه 18626 مؤسسة تعليمية، منها 284 مؤسسة تتوفر على داخلية، تم تأهيل حوالي 3000 مؤسسة تعليمية منها، وسيتم برسم السنة الدراسية الحالية تأهيل 3176 مؤسسة أخرى، وهو البرنامج الذي تفضل صاحب الجلالة بإعطاء انطلاقته بمدينة فاس بتاريخ 17 مارس 2009، والذي رصد له غلاف مالي إجمالي بقيمة 3 ملايين درهم، كما تم العمل على اعتماد مبدأ الصيانة الوقائية، لتغطية الإصلاحات الصغرى برسم كل سنة دون انتظار الترميمات والإصلاحات الكبرى.</p>
02	الجلسة الأولى / 20 أكتوبر 2009	التشغيل والتكوين المهني	مآل إدارة صناديق العمل	<p>أكد السيد الوزير أن وزارته عمدت إلى وضع برنامج مندمج لتهيئ عملية الانتقال فيما يخص الوضع القانوني لصناديق العمل وكذا نظام تسييرها بما يخدم مصالح مرتفقيها ويساهم في تطوير مجال عملها في إطار تصور متطور وعصري لمفهوم تدبير الأخطار المهنية في بلادنا، ويرتكز هذا البرنامج على الأسس التالية: - إعادة تموضع إدارة صناديق العمل داخل منظومة الحماية الاجتماعية مع تحسين صورتها لدى المرتفقين والشركاء. - ملائمة العمل اليومي لصناديق العمل مع القوانين واللوائح</p>



<p>التنظيمية الجاري بها العمل. - التأسيس لتدبير عقلائي وشفاف مع استنهاض وتعبئة الكفاءات الداخلية لمستخدمي صناديق العمل. وأضاف أنه من المنتظر طبقا لنتائج جولة الحوار الاجتماعي الأخير الزيادة ب 20% في نسبة الزيادة في الإيرادات في حوادث الشغل والأمراض المهنية، وهي زيادة سيستفيد منها زهاء 60 ألف من الضحايا وذوي الحقوق. كما ستسمح عملية التأهيل والإصلاحات المنتهجة بالتوجه لإقرار النظام المناسب لهذه الإدارة بما يتوافق والمهام الموكولة لها كأحد شبكات الحماية الاجتماعية، إما بإدماجها في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو إحداث مؤسسة عمومية.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أن الحكومة بشراكة مع القطاع الخاص التزمت باتخاذ جملة من التدابير المستعجلة تهدف إلى الحفاظ على اليد العاملة وتعزيز قدرات الشركات التنافسية من خلال أربع محاور:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ الشق الاجتماعي: تلتزم الدولة بتسديد النفقات المتعلقة بالأعباء الاجتماعية للشركات المعنية بهدف الحفاظ على اليد العاملة. ✓ الشق المالي: تلتزم الدولة بمقتضاه بمساعدة الشركات المعنية على تحسين شروط الولوج إلى القروض وتحسين سيولتها وذلك من خلال الرفع من ضمانات الدولة فيما يخص عمليات تمويل متطلبات رأس المال العامل <i>Besoins en fonds de roulement</i> وكذا تمكينها من إرجاء تسديد القروض ذات الأمد الطويل الجاري تسديدها حاليا من طرف الشركات المعنية. ✓ الشق التجاري: يهم منح شركات القطاعات المعنية شروطا تفضيلية عند عمليات التأمين على صادراتها وكذا المصاحبة المالية في إطار برامجها الرامية إلى تنويع أسواقها الخارجية. ✓ الشق المتعلق بالتكوين: تلتزم الدولة بمقتضاه بتكوين العمال لمدة 15 يوما بغلاف يصل إلى 4500 درهم للعمال وتكوين الأطر المتوسطة لمدة 15 يوما بغلاف لا يتجاوز 9000 درهم للشخص وتكوين الأطر العليا لمدة 10 أيام بغلاف لا يتجاوز 20000 درهم للشخص. وذلك من أجل مساعدة الشركات 	<p>دعم بعض القطاعات التصديرية بعد تراجع الطلب الخارجي بسبب الأزمة العالمية</p>	<p>الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة</p>	<p>الجلسة الأولى / 20 أكتوبر 2009</p>	<p>03</p>



<p>على الاحتفاظ باليد العاملة الخبيرة وبالمهارات في انتظار الخروج من الأزمّة. كما تتعهد الحكومة والكونفدرالية العامة لمقاومات المغرب والجمعيات المهنية المعنية بمتابعة الجهود من أجل وضع آليات خاصة بالتكوين واللوجستيك.</p> <p>بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة تتعهد بالتريخيص للشركات المعنية بتسويق جزء من سلعتها المستوردة في إطار "نظام الاستيراد المؤقت" في السوق الداخلي وتمديد آجال حساباتها المتعلقة بالاستيراد المؤقت.</p>				
<p>أكد السيد الوزير التزام وزارته باتخاذ عدة إجراءات قصد التحكم في آجال إنجاز وتسليم الوثائق على النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - 20 يوما ابتداء من تاريخ إيداع ملف الترخيم الجديد، أو ملف تحويل ملكية سيارة مرقمة في نفس المركز، أو ملف تسليم نظير أو تبديل رخصة السياقة أو ملف امتحان الحصول على رخصة السياقة أو التمديد إلى صنف آخر ابتداء من تاريخ النجاح في الامتحان. - 40 يوما ابتداء من تاريخ إيداع ملف تحويل ملكية السيارة التي تحمل ترقيما غير تابع لمركز الإيداع. - تقليص هذه الأجال من 20 يوما إلى 15 يوما، ومن 40 يوما إلى 20 يوما، ابتداء من فاتح يناير 2010. 	<p>الورقة الرمادية للسيارات</p>	<p>التجهيز والنقل</p>	<p>الجلسة الثانية / 27 أكتوبر 2009</p>	<p>04</p>
<p>أكد السيد الوزير جوابا على هذا السؤال أن وزارته وضعت برنامجا يمتد من 2010 إلى 2012 تبلغ تكلفته الإجمالية 1.7 مليار درهم لبناء وتهيئة وصيانة 2832 كلم من الطرق وإنشاء وإصلاح 7 منشآت فنية، و أن هذا البرنامج يشكل دفعة حقيقية من أجل تكريس الشبكة المهيكلية للطرق بالأقاليم الجنوبية، وتتنوع العمليات المدرجة ضمن هذا البرنامج كالتالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ الصيانة: 179.5 كلم موزعة كالتالي: <ul style="list-style-type: none"> ● تقوية 85 كلم، ● تكسية 52 كلم، ● توسيع 42.5 كلم 	<p>وضعية الطرق بالأقاليم الجنوبية</p>	<p>التجهيز والنقل</p>	<p>الجلسة الثانية / 27 أكتوبر 2009</p>	<p>05</p>



<p>✓ البناء والتهيئة ضمن البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية : 2197 كلم بتكلفة 1414 مليون درهم. حيث تم إنهاء الأشغال على طول 770 كلم، في حين توجد 1200 كلم في طور الإنجاز. ✓ بناء المنشآت الفنية: 7 وحدات بتكلفة 49,5 مليون درهم.</p>				
<p>أكد السيد الوزير التزام وزارته بإنجاز العمليات التالية خلال سنة 2010: ✓ تقوية القارعة على طول 725 كلم، ✓ تكسية القارعة على طول 800 كلم، ✓ توسيع القارعة على طول 510 كلم، ✓ إصلاح وترميم أو إعادة بناء 100 منشأة فنية وقنطرة. ولهذا الغرض تم تخصيص مبلغ 1.230 مليون درهم برسم مشروع القانون المالي لسنة 2010.</p>	<p>وضعية الطرق الوطنية والجهوية ببلادنا</p>	<p>التجهيز والنقل</p>	<p>الجلسة الثانية / 27 أكتوبر 2009</p>	<p>06</p>
<p>أكدت السيدة الوزيرة على أن النجاعة الطاقية تعتبر رافعة أساسية للإستراتيجية الطاقية الوطنية الجديدة باعتبارها مصدرا هاما للطاقة، والتي تهدف إلى عقلنة الإستهلاك من خلال: استهلاك أحسن استجابة للطلب المتزايد؛ تحسين منحني الحمل الكهربائي؛ التحكم في ثمن الطاقة لتحسين تنافسية الإنتاج الوطني. وأضافت أنه تمت بلورة مخطط عمل قطاعي للرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني وتسريع وتيرة الإقلاع الاقتصادي والإجتماعي وتعزيز آليات الحكامة الجيدة اعتمادا على المخطط الوطني للتدابير ذات الأولوية لملاءمة العرض والطلب على الكهرباء خلال الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2012، ويتمحور هذا المخطط حول النقاط التالية : - تعميم الإستفادة من المصابيح ذات الإستهلاك المنخفض، وهو ما سيمكن من خفض الطلب على الكهرباء بحوالي 800 ميكاواط خلال ساعات الذروة؛ - وضع نظام التسعيرة الاجتماعية والتحفيزية لزبناء الجهد المنخفض للاستعمال المنزلي والإنارة الخاصة والقوة المحركة، وهو ما سيمكن من توفير 300 ميكاواط ؛</p>	<p>سبل تدبير النجاعة الطاقية</p>	<p>الطاقة والمعادن</p>	<p>الجلسة الثانية / 27 أكتوبر 2009</p>	<p>07</p>



<p>- اعتماد تعريفية اختيارية توقيتية والتي ستوفر 16 ميكاواط من الطلب على الكهرباء خلال ساعة الذروة؛</p> <p>- اعتماد توقيت GMT+1 خلال السنة الماضية من يونيو الى غشت 2008 كتجربة أولى والتي مكنت من توفير 100 ميكاواط خلال ساعات الذروة، وقد أعيدت هذه التجربة إبتداء من فاتح يونيو الماضي واستمرت إلى غاية 21 غشت 2009 مع حلول شهر رمضان المبارك.</p> <p>كما تم اعتماد المخطط الوطني للنجاعة الطاقية الذي يهدف إلى ترشيد الاستهلاك الطاقى لتحقيق اقتصاد يصل إلى 12 % في أفق 2020 من الاستهلاك الطاقى الوطني.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أنه من بين أهم مميزات الموسم الجامعي الحالي ترؤس صاحب الجلالة الملك محمد السادس مراسيم حفل التوقيع على العقود السبعة عشر بين الدولة المغربية ورؤساء الجامعات المغربية ومدير المركز الوطني للبحث العلمي والتقني ومدير المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية، وقد التزمت الدولة بمقتضى هذه الاتفاقية بتوفير ميزانية للاستثمار وميزانية للتسيير والمناصب المالية الضرورية للتوظيف. ومن جهتها التزمت الجامعات بتحقيق أهداف مرقمة على مستوى تسجيل الطلبة وتوجيههم إلى المسالك العلمية والتقنية والمهنية التي تستجيب لحاجيات الاستراتيجيات القطاعية، وعلى مستوى المردودية الداخلية والخارجية وتوسيع بنيات الاستقبال وتأهيل المؤسسات القديمة مع إنجاز برنامج للتكوين المستمر لدعم كفاءات الأساتذة والموظفين.</p> <p>✓ فعلى مستوى بنيات الاستقبال: تم وضع برنامج لتأهيل المؤسسات القديمة سنتجزه كل الجامعات ابتداء من هذه السنة على مدى أربع سنوات، وقد رصد غلاف مالي يبلغ 987 مليون درهم.</p> <p>✓ كما تم وضع برنامج نموذجي لتحويل 1000 منحة لأبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج بتنسيق تام مع الوزارة المنتدبة لدى السيد الوزير الأول المكلفة بالجالية المغربية بالخارج. وسيحظى المقيمون منهم بالجزائر وليبيا بالأولوية.</p>	الدخول الجامعي	التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي	الجلسة الثالثة/ 03 نونبر 2009	08



<p>✓ من جهة أخرى تمت برمجة تأهيل 8 أحياء جامعية، وتوسيع الطاقة الاستيعابية بكل من الحي الجامعي بأكادير والسويصي الأول بالرباط بحوالي 1500 سرير وإحداث مطعمين جامعيين بكل من أكادير ومكناس في إطار المخطط الاستعجالي.</p>				
<p>✓ أكد السيد الوزير أنه وبتعليمات ملكية سامية، وضعت الوزارة برنامجا استعجاليا، يروم إعطاء الإصلاح نفسا جديدا، لتدارك ما لم يتم تحقيقه خلال السنوات المنصرمة من عشرية الإصلاح باعتماد نفس التوجهات والأهداف الإستراتيجية للميثاق وبنسجام تام مع الأولويات التي حددها تقرير المجلس الأعلى للتعليم والتي تتمثل في :</p> <p>✓ التحقيق الفعلي لإلزامية التمدرس إلى غاية سن 15 سنة؛ ✓ حفز روح المبادرة والتفوق في المؤسسة الثانوية؛ ✓ مواجهة الإشكالات الأفقية للمنظومة التربوية، وإيجاد الحلول الناجعة لها من أجل إنجاح الإصلاح؛ ✓ توفير وسائل النجاح.</p>	<p>تقييم العشرية الأولى للتعليم</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>	<p>الجلسة الثالثة/ 03 نونبر 2009</p>	<p>09</p>
<p>أكد السيد الوزير أن البرنامج الاستعجالي يتضمن في غضون سنتين، تأهيل 18.626 وحدة مدرسية، من بينها 16.700 مدرسة ابتدائية وفرعية، و1228 ثانوية إعدادية، و698 ثانوية تأهيلية، فضلا عن 284 داخلية، بكلفة تقدر ب 3 مليار درهم لتأهيل المؤسسات التعليمية، و514 مليون درهم لتأهيل الداخليات. وهو البرنامج الذي تقضل صاحب الجلالة نصره الله بإعطاء الانطلاقة لأشغاله بمدينة فاس يوم 17 مارس من السنة الحالية. وقد تم إلى غاية الآن تأهيل 3012 مؤسسة تعليمية، وبرمجة برسم السنة الحالية 3176 مؤسسة أخرى بغلاف مالي بلغ مليار و40 مليون درهم، إضافة إلى 284 داخلية بكلفة مالية تتجاوز 500 مليون درهم.</p>	<p>تدارك الخصاص في المنشآت الدراسية بالعالم القروي</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>	<p>الجلسة الثالثة/ 03 نونبر 2009</p>	<p>10</p>
<p>أكد السيد الوزير أنه من أجل ضمان استمرارية نشاط المقاولات والحفاظ على قدرتها التنافسية وبالتالي على مناصب الشغل والحقوق الاجتماعية للأجراء، تم إبرام اتفاقية</p>	<p>التشغيل في ظل الأزمة العالمية</p>	<p>التشغيل والتكوين المهني</p>	<p>الجلسة الثالثة/ 03 نونبر 2009</p>	<p>11</p>



<p>إطار ومجموعة من الاتفاقيات بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والجمعيات المهنية والمجموعة المهنية للأبنك تتمحور حول أربعة محاور أساسية:</p> <p>1- محور يهتم الحفاظ على مناصب الشغل وبمقتضاه تلتزم الدولة بتحمل نسبة 100% من مستحقات المقاولات المتضررة اتجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي شرط الحفاظ على مناصب الشغل المصرح بها.</p> <p>2- محور يهتم تحسين مالية المقاولات بتدخا صندوق الضمان المركزي في تحسين السيولة المالية لهذه المقاولات لتمكينها من سد حاجياتها المالية،</p> <p>3- محور ذو طابع تجاري يتضمن منح شروط تفضيلية لتأمين صادراتها، بالإضافة إلى دعم مالي لمواكبة برامجها الهادفة إلى تنويع الأسواق والقيام بعمليات تواصلية لتسويق منتوجاتها،</p> <p>4- محور يهتم وضع برامج للتكوين المستمر لفائدة الأجراء يتم بمقتضاها تحمل الدولة الكامل لنفقات التكوين المستمر لفائدة أجراء المقاولات المتضررة.</p> <p>وأضاف أن المخطط الجديد للوكالة المتعلق بمبادرات التشغيل والذي يمتد للفترة ما بين 2009 و 2012 يستهدف:</p> <p>✓ إدماج حوالي 230.000 شخص برسم برنامج "إدماج" في أفق 2012،</p> <p>✓ تحسين قابلية تشغيل حوالي 100.000 شابة وشاب من حملة الشهادات الذين يجدون صعوبة في الإدماج،</p> <p>✓ مواكبة حوالي 6000 حامل لمشروع في إطار برنامج "مقاولتي".</p> <p>و أنه في إطار التسريع من وثيرة ربط التكوين بحاجيات سوق الشغل الجديدة والمتحولة والرفع من جودة التكوين، يندرج المخطط الاستعجالي في ميدان التكوين</p>			
---	--	--	--



<p>المهني 2008-2012 لمواكبة البرامج الموضوعة والذي يتميز بتعزيز منظومة التكوين في مجموعة من القطاعات الواعدة كصناعة السيارات بإحداث أربع معاهد للتكوين متخصصة ومعهد متخصص في صناعة أجزاء الطائرات ومعهد متخصص في الموضة والابتكار في ميدان الألبسة الجاهزة وإحداث 25 مركزا للتدرج المهني في الصناعة التقليدية والفلاحة، إضافة إلى الصيد البحري وهي مراكز ستتميز في تدبيرها البيداغوجي بمشاركة قوية من طرف المهنيين إلى جانب مواصلة كتب التكوين المهني لجهوده في تنويع عرض التكوين وتحسين جودته، مع تطوير إدماج المقاربة حسب الكفاءات بمجموع منظومة التكوين العمومي والخاص.</p>				
<p>أكد السيد الوزير في معرض إجابته على هذا السؤال أن من أهم ركائز البرنامج الحكومي الخاص بالمشاريع الكبرى، إتمام إنجاز الطرق السيارة مراكش-أكادير مع بداية صيف 2010، وفاس- وجدة مع بداية صيف 2011، وإنجاز 384 كلم من الطرق السيارة الجديدة، وقد أعطيت الأولوية فيها لمقطع برشيد- بني ملال الذي يمتد على طول 172 كلم وتقدر كلفته بما يناهز 6 ملايين درهم ، ومن المرتقب أن تتطلق الأشغال مع بداية سنة 2010.</p>	<p>مآل الطريق السيار بين مدينة برشيد وبني ملال</p>	<p>التجهيز والنقل</p>	<p>الجلسة الرابعة / 10 نونبر 2009</p>	<p>12</p>
<p>أكد السيد الوزير أن المجهودات المبذولة من أجل الارتقاء بالمنظومة التربوية بالعالم القروي لازالت غير كافية ولا تستجيب بشكل كامل لحاجياته، ولذلك وضع البرنامج الاستعجالي برنامجا دقيقا لتوسيع العرض التربوي في مختلف الأسلاك كما أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوم الأربعاء 4 نونبر بورزازات الانطلاقة الرسمية لبرنامج توسيع العرض المدرسي والذي رصدت له اعتمادات مالية بقيمة 12,76 مليار درهم.</p>	<p>وضعية التعليم بالعالم القروي</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>	<p>الجلسة الرابعة / 10 نونبر 2009</p>	<p>13</p>



<p>ويتضمن هذا البرنامج الذي يتم إنجازه خلال الفترة ما بين 2010 و 2012 إحداث 1246 مؤسسة تعليمية وتوسيع مؤسسات أخرى، ليلبلغ عدد الحجرات الإضافية 20 ألف حجرة بزيادة 15% مقارنة مع الوضع الحالي.</p> <p>كما يتضمن هذا البرنامج إحداث 454 داخلية وتوسيع 392 داخلية أخرى لتصل الطاقة الاستيعابية للداخليات إلى 100 ألف سرير عوض 76 ألف حالياً.</p> <p>وتبدو أهمية هذا البرنامج في كونه أضخم برنامج يتم إنجازه إلى غاية الآن في مجال البناءات المدرسية، حيث سيتم، مقارنة مع مجموع المؤسسات التعليمية الحالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> ● إضافة 34% بالنسبة للثانويات الإعدادية. ● إضافة 35% بالنسبة للثانويات التأهيلية. ● إضافة 166% بالنسبة للداخليات. <p>كما سيتم توظيف 63% من المؤسسات التعليمية و 92% من الداخليات بالوسط القروي.</p>				
<p>جدد السيد الوزير التأكيد على ما سبق وأوضحه إجابة على أسئلة مماثلة أن الحكومة بشراكة مع القطاع الخاص التزمت باتخاذ جملة من التدابير المستعجلة تهدف إلى الحفاظ على اليد العاملة وتعزيز قدرات الشركات التنافسية من خلال أربع محاور:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ الشق الاجتماعي: تلتزم الدولة بتسديد النفقات المتعلقة بالأعباء الاجتماعية للشركات المعنية بهدف الحفاظ على اليد العاملة. ✓ الشق المالي: تلتزم الدولة بمقتضاه بمساعدة الشركات المعنية على تحسين شروط الولوج إلى القروض وتحسين سيولتها وذلك من خلال الرفع من ضمانات الدولة فيما يخص عمليات تمويل متطلبات رأس المال العامل Besoins en fonds de roulement وكذا تمكينها من إرجاء تسديد القروض ذات الأمد الطويل الجاري تسديدها حالياً من طرف الشركات المعنية. 	<p>الإجراءات المتخذة لدعم قطاع النسيج</p>	<p>الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة</p>	<p>الجلسة الرابعة / 10 نونبر 2009</p>	<p>14</p>



<p>✓ الشق التجاري: يهم منح شركات القطاعات المعنية شروطا تفضيلية عند عمليات التأمين على صادراتها وكذا المصاحبة المالية في إطار برامجها الرامية إلى تنويع أسواقها الخارجية.</p> <p>✓ الشق المتعلق بالتكوين: يهدف الاحتفاظ باليد العاملة الخبيرة والمهارات.</p>				
<p>أكدت السيدة الوزيرة أن وزارتها ورغبة منها في تطوير وتحسين جودة الخدمات الاستعجالية لترقى لمستوى انتظارات وطموحات المواطنين، قررت تخصيص دعم استثنائي للمستعجلات خلال السنة القادمة يركز على:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تحسين ظروف الاستقبال، 2. تنظيم الولوج بالمستعجلات والرفع من جودة الخدمات الطبية بها، 3. توفير التجهيزات الضرورية بكل أقسام المستعجلات، 4. توفير الموارد البشرية الكافية والعمل على تكوينها. 	<p>أقسام المستعجلات</p>	<p>الصحة</p>	<p>الجلسة الرابعة / 10 نونبر 2009</p>	<p>15</p>
<p>أكد السيد الوزير أن إستراتيجية الوزارة تركز على ثقافة النتيجة والانتصار وتعتمد على عدد من المحاور منها:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- تحديث الهياكل المنظمة للمجال الرياضي من خلال: <ul style="list-style-type: none"> * التنسيق بين الجامعات الرياضية، * مرافقة صعود 12 جمعية متعددة الأنشطة على الصعيد الوطني توطر على الأقل 8 أنواع رياضية من بين 12، وتضم رياضتين محترفتين على الأقل في أفق 2016. 2- ملائمة الإطار المؤسسي والقانوني والتنظيمي للقطاع: <ul style="list-style-type: none"> * بإصدار قانون التربية البدنية والرياضة، * إصدار قانون مكافحة أعمال العنف أثناء المباريات أو التظاهرات الرياضية، * إصدار قانون مكافحة تعاطي المنشطات خلال الممارسة الرياضية، وذلك خلال سنة 2010. 3- تأهيل البنيات التحتية: <ul style="list-style-type: none"> * عبر إحداث 150 مركز سوسيو رياضي للقرب مع نهاية 2010، على أن تصل إلى 1000 في أفق 2016، * استكمال تشييد الملاعب الكبرى لطنجة، مراكش، أكادير والدار البيضاء، 	<p>إستراتيجية الوزارة لإصلاح قطاع الرياضة</p>	<p>الشباب والرياضة</p>	<p>الجلسة الخامسة / 17 نونبر 2009</p>	<p>16</p>



<p>* إنشاء أربع مراكز للتميز تعمل بنظام رياضة / دراسة. 4- مجال التكوين : * عبر مراجعة شاملة لبرامج ومناهج التكوين بالمعهد الملكي لتكوين الأطر، * إحداث دبلوم الدولة للتأطير الرياضي والاجتماعي، * تحديث الإطار التنظيمي للمدارس الرياضية، * مضاعفة عدد الممارسين للرياضة. 5- تنظيم رياضة الهواة : * من خلال مرافقة الجامعة الملكية المغربية للرياضة للجميع بتشجيع إحداث جمعيات الرياضة للجميع والعصب الجهوية.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أن وزارته أعدت برنامجا وطنيا لإعداد الرياضيين من المستوى العالي وذلك من خلال: * المبادرة الملكية بتخصيص مبلغ 330.000.000 درهم لإعداد الرياضيين للاستحقاقات الدولية الهامة وعلى رأسها الألعاب الأولمبية لسنة 2012. * عدد الأنواع الرياضية التي استهدفها هذا البرنامج ستة و هي : ألعاب القوى، الملاكمة، الجيدو، التيكواندو، السباحة والدراجات. * عدد الرياضيين المستهدفين : 90 رياضيا. على أساس أن تقوم كل جامعة معنية باختيار 4 على الأقل من أجود الرياضيين ليتم إعدادهم بالخارج في أحسن المراكز الرياضية العالمية. * وبالنسبة للرياضيين الآخرين فسيتم إعدادهم بكل من المركز الرياضي للقوات المسلحة الملكية ومعهد مولاي رشيد للرياضات. * إضافة إلى إحداث أكاديمية محمد السادس لألعاب القوى، وإحداث 21 مركزا للتدريب المستمر، منها 5 مراكز جهوية للتكوين المستمر.</p>	<p>مستقبل ألعاب القوى بالمغرب</p>	<p>الشباب والرياضة</p>	<p>الجلسة الخامسة / 17 نونبر 2009</p>	<p>17</p>
<p>أكدت السيدة الوزيرة أنه و استحضارا للإكراهات التي يطرحها مشكل الطاقة ببلادنا، عملت الوزارة بتعليمات ملكية سامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وبتشاور مع جميع المتدخلين على بلورة إستراتيجية جديدة ومتجددة تهم قطاع الطاقة، وتتمحور حول النقاط التالية:</p>	<p>استراتيجية الطاقة ببلادنا</p>	<p>الطاقة والمعادن</p>	<p>الجلسة الخامسة / 17 نونبر 2009</p>	<p>18</p>



<p>✓ توفير باقة كهربائية مثلى تأخذ بعين الاعتبار خيارات تكنولوجية موثوقة و تنافسية؛</p> <p>✓ رفع حصة الطاقات المتجددة في الميزان الطاقى الوطنى؛</p> <p>✓ اعتماد النجاعة الطاقية كأولوية وطنية؛</p> <p>✓ تعبئة الموارد الطاقية الوطنية؛</p> <p>✓ الاندماج فى المنظومة الطاقية الجهوية؛</p> <p>✓ خلق توازن بين الإنتاج الوطنى والواردات؛</p> <p>وقد تم تفصيل هذه الإستراتيجية على شكل مخططات وبرامج عمل على المدى القريب والمتوسط والبعيد.</p> <p>و أضافت أنه فيما يخص التوجهات الإستراتيجية المتعلقة بقطاع الطاقة، والتي تشرفت السيدة الوزيرة بعرضها بين يدي صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده يوم 8 يوليوز 2008 بمدينة وجدة، فإنها تعتمد من ناحية العرض إلى حدود 2020، على الفحم الحجري كوقود أساسى فى المزيج الكهربائى مع الاستعمال الأمثل للموارد الغازية المتوفرة ومساهمة الطاقة الريحية بشكل تكميلي واللجوء إلى الربط الكهربائى على أساس خيار اقتصادى وتعبئة الإمكانيات الوطنية من الطاقة الكهرومائية.</p> <p>أما فيما يخص تدبير الطلب، فإن الإستراتيجية الطاقية الجديدة تعتمد على الانخراط التدريجى والشمولى فى مسلسل النجاعة الطاقية، باعتبارها "طاقة رابعة" لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية تنطلق موازاة مع تفعيل المخطط الإستجالي للفترة ما بين 2008-2012 فى مجال التدبير العقلانى لاستهلاك الكهرباء.</p> <p>وفى هذا الإطار، تم خلال شهر يوليوز الماضى بالرباط إعطاء الانطلاقة الفعلية للحملة الوطنية التحسيسية للنجاعة الطاقية برئاسة السيد الوزير الأول وبحضور عدد من أعضاء الحكومة والفاعلين والمتدخلين، كما تم التوقيع على ميثاق الفعالية الطاقية</p>				
--	--	--	--	--



<p>الذي يشكل التزاما لترسيخ هذه النجاعة الطاقية ومبادرة من طرف الجميع لمواجهة الإكراهات ورفع التحديات التي يطرحها مشكل الطاقة لضمان التنمية المستدامة المنشودة.</p> <p>أما بالنسبة للإستراتيجية الطاقية على المدى البعيد (2020-2030) فإنها تركز على إمكانية استعمال الطاقة النووية لإنتاج الكهرباء وتثمين الصخور النفطية كوقود لمحطات كهربائية حيث سيتم إنشاء محطة نموذجية بقدرة 100 ميكاواط بطرفاية بالإضافة إلى إدماج الطاقة الشمسية والطاقة العضوية.</p> <p>وفي هذا الإطار، فقد أعطى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بورزازات يوم 02 نونبر 2009، انطلاقة المشروع المغربي للطاقة الشمسية الذي يرمي إلى إنشاء قدرة كهربائية شمسية مهمة ستصل إلى 2000 ميكاواط سنة 2020 أي ما يعادل 38 % من القدرة الإجمالية المنشأة إلى حدود سنة 2008، وفي أفق سنة 2020 ستغطي الطاقة الكهربائية من أصل شمسي 10 % من الطلب على الكهرباء.</p> <p>وموازية مع ذلك، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات ذات الطابع التشريعي والتنظيمي، حيث توجد مجموعة من نصوص قوانين في طور الإعداد والمصادقة لتمكين القطاع الطاقوي الوطني من رؤية أفضل بالنسبة لحكامته.</p>				
<p>أكد السيد كاتب الدولة على الأهمية البالغة التي يوليها صاحب الجلالة في خطبه السامية لرهان التنمية القروية بالمناطق الجبلية، وخاصة خطاب العرش الأخير الذي دعا فيه جلالته الحكومة إلى وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بالمناطق الجبلية وهو ما سيتم في نهاية هذه السنة ليبدأ التفعيل مع مطلع 2010. وأضاف أنه في إطار الحد من مخلفات الفيضانات وتحسين ظروف عيش سكان المناطق الجبلية تم إعداد عدد من البرامج والمشاريع تهم بناء وترميم السواقي والمنشآت الهيدرولوجية (25 مشروع)، وفك العزلة عن طريق تهيئة المسالك الطرقية (14 مشروع)، وتشجيع السياحة القروية وتشجيع التمدن وتحسين الخدمات الصحية عبر المساهمة في بناء المدارس الجماعية.</p>	<p>أوضاع سكان المناطق الجبلية</p>	<p>كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية المجالية</p>	<p>الجلسة الخامسة / 17 نونبر 2009</p>	<p>19</p>



<p>و في انتظار الانتهاء من بلورة الاستراتيجية الوطنية بادرت وزارة الإسكان إلى برمجة مشروعين ترابيين مندمجين يهتمان حوض ملوية والأطلس المتوسط الشرقي بغلاف مالي يصل إلى 40 مليون درهم، كما شرعت في إعداد استراتيجية حول التنمية الترابية المستدامة بالأطلس الكبير، بالإضافة إلى ما تقوم به الوزارة حاليا من إعداد وإنجاز العديد من الدراسات والبرامج في ميدان التنمية المحلية بالمناطق الجبلية سواء في الوسط الحضري أو القروي، بما في ذلك برنامج السكن بالقمم الجبلية والرحل الذي يستهدف التدخل في المناطق النائية صعبة الولوج، بتكلفة تصل إلى 1.500.000 درهم كمشتر أول، وهو البرنامج الذي تتجزه الوزارة بشراكة مع وزارة الداخلية والمالية والسياحة.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أن وزارته أعدت إستراتيجية جديدة لتطوير القطاع الفلاحي أطلق عليها صاحب الجلالة نصره الله "مخطط المغرب الأخضر"، الذي وانطلاقا من تشخيص واقعي لوضعية القطاع الفلاحي، وضع خريطة الطريق على مدى الخمسة عشر (15) سنة القادمة وحدد الأهداف المتوخاة وكذا آليات التنفيذ لبلوغ هذه الأهداف:</p> <p>1- أجراء مخطط المغرب الأخضر</p> <p>لمواكبة وتيسير تنفيذ هذا المخطط وتحسين مناخ الاستثمار في القطاع همت الإجراءات المتخذة عدة جوانب قانونية وتنظيمية وهيكلية ومالية يمكن إجمالها فيما يلي:</p> <p>- ترجمة التوجهات الإستراتيجية لهذا المخطط إلى مخططات فلاحية جهوية تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات ومؤهلات كل جهة من الجهات 16، وقد تم التوقيع على هذه المخططات في حضرة صاحب الجلالة بتاريخ 14 أبريل 2009،</p> <p>- عقلنة تدخلات الوزارة والمؤسسات العمومية التابعة لها عبر إعادة هيكلة المصالح المركزية والجهوية والإقليمية للوزارة وإحداث كلا من وكالة التنمية الفلاحية والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، إضافة إلى إعادة النظر في النظام الأساسي للغرف الفلاحية،</p>	<ul style="list-style-type: none"> - الموسم الفلاحي - الاستعداد للموسم الفلاحي والإجراءات الكفيلة بتفعيل المخطط الأخضر - مخطط المغرب الأخضر - ظروف الدخول الفلاحي وحسن انطلاق تنفيذ مخطط المغرب الأخضر - انعكاسات استراتيجية مخطط المغرب الأخضر على الموسم الفلاحي الحالي - التدابير المتخذة لحماية الفلاح في إطار مخطط المغرب الأخضر 	<p>الفلاحة والصيد البحري</p>	<p>الجلسة السادسة / 24 نونبر 2009</p>	<p>20</p>



<p>- إبرام عقود - برامج قطاعية مع المهنيين تمه تنمية 9 سلاسل للإنتاج. ويبلغ حجم الاستثمارات لتنفيذها ما يفوق 118 مليار درهم، ستساهم الدولة فيها بحوالي 28 مليار درهم،</p> <p>- تعبئة وتوزيع مصادر التمويل لمواكبة المخطط عبر إبرام عدة اتفاقيات مع الدولة (التمويل المتعدد السنوات)، وصناديق وطنية (صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية)، ووكالات وصناديق دولية (AFD, GEF, FIDA) أو مؤسسات بنكية (القرض الفلاحي، البنك الشعبي، التجاري وفا بنك)،</p> <p>- وفي مجال التمويل دائما، تمت مراجعة المقترضات التحفيزية في إطار صندوق التنمية الفلاحية لملائمتها مع التوجهات العامة للمخطط وأهداف تطوير سلاسل الإنتاج، مع تشجيع أشكال جديدة من التنظيم والشراكة (التجميع)، والعمل على تعزيز مستوى الدعم، وتسهيل مسطرة صرف المساعدات الممنوحة،</p> <p>- خلق أقطاب فلاحية جهوية بأهم مناطق الإنتاج من أجل تثمين أفضل للمنتوجات (انطلاق الأشغال ب 3 أقطاب بكل من جهة مكناس - تافيلالت والجهة الشرقية، وجهة تادلة - أزيلال، وإنجاز دراسات أقطاب بكل من الغرب - شراردة - بني حسن، ومراكش - تانسيفت - الحوز، وسوس ماسة - درعة)،</p> <p>- إنجاز مشاريع للتنمية الفلاحية في إطار الشطر الثاني من اتفاقية الشراكة بين الدولة والخواص والذي يهم 131 مشروعا،</p> <p>- الشروع في إنجاز 20 مشروعا في إطار الدعامة الأولى بغلاف مالي يناهز 6,8 مليار درهم و48 مشروعا في إطار الدعامة الثانية بحجم استثمار يفوق 1,6 مليار درهم،</p> <p>- اعتماد "آلية إدارة وتسيير المشاريع (PMO)" كأداة لتتبع تنفيذ برامج العقود المبرمة بين الدولة والجمعيات البيهمنية لسلاسل الإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية المعنية. وتضم هذه الآلية لجنة التتبع، ولجنة التوجيه و9 مجموعات عمل.</p>			
--	--	--	--



<p>وشدد السيد الوزير أن هذه الإستراتيجية لا تستثني أية فئة من الفلاحين ولا أية سلسلة من سلاسل الإنتاج.</p> <p>2- التدابير المتخذة لانطلاق الموسم الفلاحي 2010-2009</p> <p>1- على مستوى تنمية سلاسل الإنتاج، تهم التدابير المتخذة:</p> <p>بالنسبة للحبوب، توفير حوالي 1,2 مليون قنطار من البذور المختارة، والرفع من مستوى الدعم ليصل إلى 150 درهما للقنطار بالنسبة للقمح اللين عوض 130 درهما للقنطار، و135 درهما للقنطار بالنسبة للقمح الصلب والشعير عوض 115 درهما للقنطار خلال الموسم الفارط؛</p> <p>بخصوص الزراعات السكرية، برمجة 61.500 هكتار من الشمندر السكري، أي بزيادة 30% مقارنة مع الموسم الفارط، مع مواصلة دعم البذور أحادية الجين. كما سيتم غرس 4.000 هكتار جديدة من قصب السكر لتتضاف إلى 17.000 هكتار المتواجدة حالياً؛</p> <p>بالنسبة للحوامض، سيتم غرس 6.800 هكتار، مع الحرص على رفع قيمة الإعانة المخصصة لتجديد المغروسات من 7.800 درهم المعمول بها حالياً إلى 12.000 درهم للهكتار ودعم الصادرات خارج الاتحاد الأوروبي؛</p> <p>بالنسبة للبواكر، العمل على بلوغ إنتاج يناهز 2,2 مليون طن على مساحة 36.000 هكتار، منها 17.000 هكتار تحت البيوت المغطاة عبر مواصلة دعم استعمال الشباك الواقية، وإرساء منحة لإنشاء البيوت المغطاة ومنح إعانة لتتويج الصادرات والأسواق؛</p> <p>فيما يتعلق بالأشجار المثمرة، من المرتقب :</p>			
---	--	--	--



<p>- توزيع حوالي 5,7 مليون شتلة مدعمة، منها 5 ملايين شتلة من الزيتون (+21% مقارنة مع الموسم الفارط)،</p> <p>- الرفع من قيمة منحة الاستثمار لمغروسات الزيتون الجديدة لتصل إلى 6.000 درهم للهكتار بالنسبة للمغروسات المسقية بنظم الري الموضعي و 3.500 درهم للهكتار بالمناطق السقوية الأخرى والمناطق البورية،</p> <p>- مواصلة تنفيذ برنامج حساب تحدي الألفية عبر غرس 42.000 هكتار، منها 36.000 هكتار من الزيتون و 5.000 من اللوز و 1.000 هكتار من التين .</p> <p>- كما ستعرف سلسلة الزيتون غرس 43.000 هكتار في إطار عقود - برامج وإرساء منحة لتثمين المنتج و منح إعانة لتتويج صادرات زيت الزيتون البكر الممتازة.</p> <p><u>2- و على مستوى الإنتاج الحيواني :</u></p> <p>ترمي الإجراءات المتخذة إلى الرفع من معدل نمو الإنتاج لسلاسل الحليب واللحوم الحمراء والدواجن بنسب قدرها على التوالي 15% و 4% و 7%، وذلك عبر :</p> <p>- منح الاستثمار والإعانات المالية لدعم المشاريع؛</p> <p>- إنجاز برنامج شامل لتحسين إنتاجية القطيع من الحليب يهم التحسين الوراثي وتوفير الموارد الكئيية؛</p> <p>- إعطاء عناية خاصة لمشاريع التجميع في وحدات مندمجة لتسمين وإعداد وتصنيع اللحوم الحمراء؛</p> <p>- تنظيم تسويق الحيوانات الحية عبر تجهيز الأسواق وتأهيل المجازر؛</p>			
--	--	--	--



<p>- وضع برامج للبحث التطبيقي خاصة بسلسلتي اللحوم الحمراء والدواجن؛</p> <p>- تحسين الظروف الصحية لوحدات إنتاج الدواجن وتأهيلها؛</p> <p>- تأهيل المنتجين عبر التكوين والتأطير.</p> <p><u>3- وعلى مستوى تدبير مياه السقي : تمت</u></p> <p>- برمجة 3,9 مليار متر مكعب لتغطية جميع الحاجيات المعبر عنها بمختلف الدوائر السقوية ، باستثناء حوض سوس ماسة، علما أن حقيقة السدود الفلاحية تصل حاليا إلى 8,8 مليار متر مكعب ، أي ما يعادل 66 % مقابل 51 % في نفس الفترة من الموسم الفارط،</p> <p>- إعطاء الأسبقية في السقي لحقول تكثير البنور بالمناطق السقوية للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛</p> <p>- مواصلة العمل بالدعم الموجه لتجهيز الضيعات الفلاحية بنظم السقي المقتصدة في الماء (60%)؛</p> <p>- تجهيز حوالي 29 ألف هكتار من أجل اقتصاد 90 مليون متر مكعب على مستوى الضيعات الفلاحية؛</p> <p>- المراجعة التدريجية لسعر ماء الري قصد التحفيز على الاقتصاد في الماء على 3 مواسم بمعدل 6%.</p> <p><u>4- وعلى مستوى التمويل:</u></p> <p>- سيتم في إطار تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع عدة أبناء وطنية، تمويل المشاريع الاستثمارية بشروط تفضيلية بنسب فائدة تتراوح ما بين 5% بالنسبة للمدى</p>				
---	--	--	--	--



<p>القصير و 5,5% بالنسبة للمدنيين المتوسط والبعيد، وذلك عبر تشكيلة متنوعة من المنتوجات والخدمات البنكية تهم مختلف مراحل سلاسل الإنتاج (استيراد، إنتاج، تسويق، تحويل، تصدير...).</p>				
<p>أكد السيد الوزير أنه فيما يخص المناطق الجنوبية، قررت وزارته بناء وتجهيز مختبر جهوي للتحاليل والأبحاث البيطرية بمدينة العيون للاستجابة لحاجيات هذه المناطق، سواء في مجال الصحة الحيوانية أو حاجة المهنيين لضمان سلامة وجودة المواد المنتجة، وخاصة منها المنتوجات البحرية. وهكذا، وفي إطار ميزانية سنة 2009، تم رصد غلاف مالي قدره 15.000.000 درهم لإنجاز الشطر الأول من المشروع، حيث شرع في أشغال البناء والتجهيز لهذا المختبر مع بداية سنة 2009. وفي إطار ميزانية سنة 2010، تم تخصيص غلاف مالي يبلغ 5.000.000 درهم لإنجاز الشطر الثاني من هذا المشروع، وتسير أشغال البناء بوتيرة سريعة حيث من المرتقب أن يكون هذا المختبر جاهزا خلال السنة المقبلة. وأضاف أن وزارته ستعمل على إحداث مختبرات جديدة داخل الأقطاب الصناعية المتخصصة في تحويل المواد الفلاحية بكل من مدينتي مكناس وبركان. وأنه في إطار البرنامج السنوي لتأهيل وتطوير شبكة المختبرات الذي سيشمل جميع الجهات، تم تخصيص، برسم ميزانية سنة 2010، غلاف مالي قدره 20.000.000 درهم لبناء مختبر جديد للتحاليل والأبحاث البيطرية في مدينة الدار البيضاء ومختبر خاص بتحليل ومراقبة البذور بالرباط. كما ستعمل هذه الوزارة على برمجة بناء مختبرات جديدة في كل سنة وذلك في إطار مواكبة الإستراتيجية الفلاحية "المغرب الأخضر".</p>	<p>غياب المختبرات البيطرية بالجهات الجنوبية</p>	<p>الفلاحة والصيد البحري</p>	<p>الجلسة السادسة / 24 نونبر 2009</p>	<p>21</p>
<p>أكدت السيدة الوزيرة أنه بفضل توسيع مجال الحريات العامة والمبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية، عرف النسيج الجمعي الوطني حركية كبيرة، وأنه تماشيا مع الاختيار الاستراتيجي للوزارة خلال الفترة 2008-2012 والذي سيتمكن الجمعيات من الانخراط في التنمية الاجتماعية بصفة عامة، والقيام بمشاريع ذات قيمة مضافة هامة على المستوى المحلي، خصصت وزارتها مساعدات للجمعيات تخصص لتمويل</p>	<p>دور الجمعيات في محاربة الفقر</p>	<p>التنمية الاجتماعية والأسرة التضامن</p>	<p>الجلسة السادسة / 24 نونبر 2009</p>	<p>22</p>



<p>مشاريع ذات قيمة مضافة كبيرة، وأخرى من أجل تقديم خدمات متنوعة (كالإدماج المدرسي للأشخاص المعاقين، مراكز الاستماع لمحاربة العنف ضد النساء، مراكز خيرية...)، وتغطي هذه المشاريع جميع التراب الوطني وتتجزء وفق مقاربة تشاركية وتبعا لمبدأ القرب.</p> <p>من جهة أخرى، وضعت الوزارة بشراكة مع وكالة التنمية الاجتماعية ولجان قيادة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (CPDH) برنامجا لتقوية قدرات الجمعيات اصطلاح على تسميته "برنامج تقوية لتأهيل الجمعيات"، استفادت منه 1800 جمعية برسم السنة المالية 2009 وشمل حوالي 14 إقليما، ومن المنتظر أن يطلق البرنامج بمدينة فاس وأكادير خلال نهاية هذه السنة، وأضافت أنه في إطار تعميم هذا البرنامج على جميع العمالات والأقاليم من المنتظر أن يستفيد منه 23 عمالة/إقليم خلال سنة 2010، و23 خلال سنة 2011، و20 في أفق 2012.</p>				
<p>أكد السيد الوزير في معرض إجابته على هذا السؤال أن الحكومة أخذت على عاتقها التزاما بالرفع من شأن اللغة العربية خاصة في الإدارات العمومية دون التفریط في تعددية المغرب اللغوية والثقافية والحضارية، بإعطاء الأمازيغية كذلك الاهتمام الذي يليق بمكانتها، انسجاما مع ما جاء في التصريح الحكومي. وأضاف أنه من بين التدابير والإجراءات التي اتخذت لسد بعض الاختلالات التي تؤدي إلى عدم التواصل باللغة العربية في المرافق العمومية هناك عدة مناشير أهمها، منشوري السيد الوزير الأول الصادرين بتاريخ 11 دجنبر 1998، و22 أبريل 2008، والمتعلقان بالزامية استعمال اللغة العربية في الإدارات والمؤسسات العمومية و الجماعات المحلية، والتي تنص على مقتضيات تلزم التعامل باللغة العربية في مجالات ترتبط أساسا بعلاقة الإدارات فيما بينها وبين المواطنين، إذ تلزم الإدارة باستعمال العربية كلغة رسمية في الوثائق والمذكرات والمراسلات والمحاضر والعقود والتقارير والاجتماعات وغيرها. ودعما للجانب التكنولوجي واستثمارا للإنجازات المعلوماتية الحديثة وتوظيفها لدعم التواصل باللغة العربية بين الإدارة والمتعاملين معها، أنجزت الوزارة أيضا مشروع الواجهة</p>	<p>التواصل باللغة العربية</p>	<p>الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة</p>	<p>الجلسة السابعة / 01 دجنبر 2009</p>	<p>23</p>



<p>الإلكترونية للبحث في الإنترنت والإنترنت يمكن من القيام بالبحث في صفحات موقع الويب باللغة العربية.</p>				
<p>أكد السيد كاتب الدولة على الجهود التي تبذلها الحكومة بهدف تسريع وثيرة إنجاز التجهيزات الأساسية لفائدة العالم القروي، وكذا على مستوى باقي القطاعات خاصة ذات الطابع الاجتماعي توخيا وتأمينا للتضامن والتكافل من قبيل "برنامج تيسير"، و"برنامج تكثيف شبكة الداخلات والمطاعم المدرسية" الذي يستهدف (مليون مستفيد)، و"برنامج النقل المدرسي" الذي يستهدف (17500 مستفيد) في قطاع التعليم، ومن قبيل التعميم التدريجي لنظام المساعدة الطبية RAMED، واقتناء مجموعة من الوحدات العلاجية وسيارات الإسعاف لفائدة العالم القروي في مجال الصحة، إضافة إلى مجموعة من التدخلات القطاعية الأخرى الهادفة إلى الاستجابة للحاجيات الضرورية لسكان العالم القروي والمناطق الجبلية.</p> <p>وأضاف السيد كاتب الدولة أنه وانطلاقا من الرؤية الترابية الشمولية الجديدة لتنمية العالم القروي المتضمنة في التصريح الحكومي، أعدت وزارة الإسكان إستراتيجية وطنية للتنمية القروية تتبنى المقاربة الترابية، وتتجز من خلال مشاريع مندمجة محلية توضع على أساس من التشارك والتعاقد، وتمول بالارتكاز على صندوق التنمية القروية كرافعة تمويلية محفزة على الالتقائية والاندماج بين مختلف البرامج والقطاعات. وفي هذا الصدد وضعت الوزارة "برنامج استثمار برسم سنة 2009" يتكون من 25 مشروعا ترابيا تنمويا أبرمت بشأنها اتفاقيات إطار وتمويل، وسيشروع في إنجازها خلال ما تبقى من هذه السنة، وهي مشاريع تشمل 460 جماعة قروية، موزعة على 32 إقليما و 14 جهة. وقد خصصت الوزارة في إطار هذا البرنامج الاستثماري أكثر من 50% من موارد الصندوق للمناطق الجبلية في كل من الريف وسلسلة الأطلس المتوسط والكبير والصغير، اعتبارا لخصائصها الكبيرة، وذلك في انتظار وضع والشروع في تفعيل الإستراتيجية الخاصة بالمناطق الجبلية.</p>	<p>ضرورة الحرص على تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتنمية العالم القروي</p>	<p>كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية المجالية</p>	<p>الجلسة السابعة / 01 دجنبر 2009</p>	<p>24</p>
<p>أكد السيد الوزير أن واقع المؤسسات التعليمية بالعالم القروي سيعرف تحولا حاسما بفضل بناء المدارس الجماعية، والتي هي عبارة عن مدرسة عمومية تتوفر على فضاء تربوي جذاب منفتح على محيطه قادر على المساهمة في الرفع من جودة</p>	<p>وضعية الأقسام المدرسية بالعالم القروي</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي</p>	<p>الجلسة السابعة / 01 دجنبر 2009</p>	<p>25</p>



<p>التربية والتكوين وترشيد النفقات، تتخرط مختلف فعاليات المجتمع المدني في تدبيره وتحتوي على مكتبة مدرسية وقاعة متعددة الوسائط و متوفرة على جميع التجهيزات (الربط بالشبكة الكهربائية وبالماء الصالح للشرب، داخلية، نقل مدرسي، سكن وظيفي بالنسبة للأساتذة).</p> <p>وأضاف أن جلالة الملك كان أعطى في الشهر الماضي بورزازات الانطلاقة الرسمية لبرنامج توسيع العرض المدرسي، والذي رصدت له اعتمادات مالية بقيمة 12,76 مليار درهم.</p> <p>ويتضمن هذا البرنامج الذي يتم إنجازه خلال الفترة ما بين 2010 و 2012 إحداث 1246 مؤسسة تعليمية وتوسيع مؤسسات أخرى، ليلبلغ عدد الحجرات الإضافية 20 ألف حجرة بزيادة 15% مقارنة مع الوضع الحالي.</p> <p>كما يتضمن هذا البرنامج إحداث 454 داخلية وتوسيع 392 داخلية أخرى لتصل الطاقة الاستيعابية للداخليات إلى 100 ألف سرير عوض 76 ألف حالياً.</p> <p>وتبدو أهمية هذا البرنامج في كونه أضخم برنامج يتم إنجازه إلى غاية الآن في مجال البناءات المدرسية، حيث سيتم، مقارنة مع مجموع المؤسسات التعليمية الحالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> ● إضافة 34% بالنسبة للثانويات الإعدادية. ● إضافة 35% بالنسبة للثانويات التأهيلية. ● إضافة 166% بالنسبة للداخليات. <p>وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم توطين 63% من المؤسسات التعليمية و 92% من الداخليات بالوسط القروي.</p>		<p>وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>		
<p>أكد السيد الوزير أن المقاطع الرابطة بين الناظور وسلوان على طول 13 كلم، وبين سلوان والعروي على طول 12 كلم، وبين العروي والملنقى الطريقي مع الطريق الوطنية رقم 15 على طول 4 كلم توجد في حالة جيدة، وأن المقطع الرابط بين الملنقى الطريقي (ط.و/2 ط.و 15) وحدود إقليم الناظور مع إقليم تازة (عبر أفسوس) على طول 27.4 كلم، يوجد في حالة متوسطة، وأن المقطع الرابط بين الحدود مع إقليم الناظور وكرسيف (عبر صاكا) على طول 79 كلم منه:</p>	<p>الطريق الرابطة بين الناظور وكرسيف</p>	<p>التجهيز والنقل</p>	<p>الجلسة الثامنة / 08 دجنبر 2009</p>	<p>26</p>



<p>* 31.6 كلم توجد في طور التقوية (من النقطة الكيلومترية 27+400 إلى النقطة الكيلومترية 59) بتكلفة 30 مليون درهم، * 7.25 كلم مبرمجة للتقوية خلال 2010/2011 (من النقطة الكيلومترية 81 إلى النقطة الكيلومترية 250+88)، * 17 كلم مبرمجة للتوسيع والتقوية خلال 2010/2011 (من النقطة الكيلومترية 300+89 إلى النقطة الكيلومترية 106+300) في إطار مدخل الطريق السيار. أما بخصوص القنطرة الموجودة بين تاوريرت والناظور و المسماة قنطرة ملوية والمتواجدة عند النقطة الكيلومترية 92 من الطريق الوطنية رقم 19 بإقليم تاوريرت فالدراسات التقنية المتعلقة بإعادة بنائها جاهزة، والأشغال مبرمجة خلال 2010/2011.</p>				
<p>أكدت السيدة الوزيرة أنه في إطار الجهود المبذولة من طرف وزارة الصحة في مجال تطوير ودعم الخدمات الصحية عبر كل أرجاء المملكة، شرعت الوزارة في تفعيل مخطط عملي طموح للغاية منه إنجاز مرافق صحية مع متابعة مشروع تأهيل المستشفيات العمومية وذلك عبر : * تهيئة وعصرنة معدات وبنائيات 28 مؤسسة استشفائية موزعة على 24 عمالة وإقليم، مع إيلاء أهمية خاصة لأقسام المستعجلات وأقسام الولادة بها. * إحداث وحدات استشفائية محلية من فئة 45 سريراً المواكبة النمو الديموغرافي والمد الجغرافي في إطار تفعيل سياسة القرب. * تشغيل 5 وحدات استشفائية جديدة بكل من مدن الفينديق وتارجيست وجرداة وأولماس وابن مسيك. * مواصلة أشغال بناء 7 مستشفيات محلية أخرى بكل من مريرت وميدلت وبويزكارن زاكورة وكرسيف وبن سليمان وبرشيد. * الشروع في إنجاز الدراسات المتعلقة ببناء 13 مستشفى محلياً جديداً بكل من الفحص أنجرة وبوسكورة ومديونة والقصر الكبير وسيدي مومن والسعيدية وتامسنا وتامنصورت وسبت أولاد النمة ودمنات والعيون سيدي ملوك وقلعة مكونة وإيمينتانوت.</p>	<p>وثيرة إنجاز المرافق الصحية المبرمجة للارتقاء بالخدمات الصحية</p>	<p>الصحة</p>	<p>الجلسة الثامنة / 08 دجنبر 2009</p>	<p>27</p>



<p>* تعزيز الطاقة السريرية للمستشفيات الجامعية ب 1.200 سرير جديد بعد تشغيل قطب صحة الأم والطفل بالمركز الاستشفائي محمد السادس بمراكش والشرط الأول من المركز الاستشفائي الحسن الثاني بفاس.</p> <p>* تحديث وإعادة تجهيز مصالح المستعجلات بمختلف المراكز الاستشفائية الوطنية.</p> <p>* تشغيل 109 مؤسسة صحية قروية من أصل 200 كانت مغلقة وخلق 14 مؤسسة أخرى جديدة، مع توسيع وإعادة بناء 164 مؤسسة صحية خصوصا بالعالم القروي.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أنه بخصوص الإجراءات المتخذة لتشجيع القطاع الخاص على معالجة مشكل البطالة، فالدولة إلى جانب التحفيزات والتشجيعات الممنوحة ومخططات العمل التي همت قطاعات السياحة والصناعة والفلاحة والصناعة التقليدية...، تضع رهن إشارة القطاع الخاص مجموعة من الوسائل والآليات أهمها تلك المتمثلة في مبادرات التشغيل:</p> <p>* برنامج إدماج: الذي تلتزم الدولة بمقتضاه بمنح المقاوله إعفاءات من المستحقات الاجتماعية والضريبية لمدة 24 شهرا قابلة للتجديد مرة واحدة برسم عقود الإدماج التي تبرمها مع طالبي العمل، ويهدف هذا البرنامج إلى إدماج حوالي 230.000 طالب عمل في أفق 2012.</p> <p>* برنامج تأهيل: الذي تلتزم الدولة بمقتضاه بتكوين وتأهيل الموارد البشرية للمقاولات، وتهدف الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات من خلال هذا البرنامج إلى تحسين قابلية تشغيل حوالي 100.000 طالب عمل في أفق 2012.</p> <p>* تقديم الاستشارة للمقاولات من أجل مواكبتهم في التعبير عن حاجياتهم من الكفاءات.</p>	ظاهرة البطالة	التشغيل والتكوين المهني	الجلسة التاسعة / 15 دجنبر 2009	28
<p>أكد السيد الوزير في البداية أن العجز التجاري المتفاجم ليس وليد اليوم ولا هو متعلق فقط باتفاقيات التبادل الحر، ومن أجل تقليصه يرتكز عمل الوزارة على واجهتين:</p> <p>1- على مستوى عقلنة الواردات يرتكز عمل الوزارة على:</p> <p>* تنمية الطلب الداخلي عبر ترويج وتشجيع استهلاك المنتج المغربي وذلك من خلال الأنشطة التي يقوم بها مكتب معارض الدار البيضاء الذي تمت إعادة هيكلته وتنظيمه مؤخرا لتظاهرة "ماركة مغربية".</p>	تقييم حصيلة اتفاقيات التبادل الحر الحصيلة الأولية لاتفاقيات التبادل الحر تقييم اتفاقيات التبادل الحر تقييم نتائج الاتفاقيات التي أبرمها المغرب مع شركائه بالخارج اتفاقيات التبادل الحر اتفاقيات التبادل الحر	التجارة الخارجية	الجلسة العاشرة / 22 دجنبر 2009	29



<p>* تقوية نظام الحماية التجارية للمنتوج الوطني عبر وضع إطار قانوني جديد يستجيب لمقتضيات اتفاقية منظمة التجارة العالمية ولحاجيات تطور الاقتصاد المغربي، وكذلك تعزيز الموارد البشرية والمادية وتكثيف الحملات التحسيسية لفائدة الفاعلين الاقتصاديين.</p> <p>* دعم تنافسية المنتوج المغربي عبر تخفيض التعريفات الجمركية على مواد التجهيز والمواد الأولية لتخفيض تكلفة الإنتاج.</p> <p>2- على مستوى إنعاش الصادرات:</p> <p>أكد السيد الوزير أنه في إطار إنعاش الصادرات، وكحلقة تكميلية للبرامج القطاعية للإقلاع الاقتصادي التي برمجتها الحكومة، وبهدف تقوية وتنويع العرض التصديري للمغرب تم وضع استراتيجية تنمية وإنعاش الصادرات "مخطط المغرب المصدر" الذي يرمي إلى تعزيز المكتسبات والتموضع التدريجي في أسواق جديدة و بمنتجات جديدة، من خلال مضاعفة قيمة الصادرات في أفق سنة 2015، ورفعها ثلاث أضعاف في أفق سنة 2018، وذلك عبر ثلاث محاور:</p> <p>* المحور الأول: استهداف القطاعات والسلع من أجل توجيه المجهودات إلى عمليات خاصة لفائدة قطاعات السيارات وترحيل الخدمات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والإلكترونيك والكهرباء والفلاحة والصناعات الغذائية ومنتجات البحر والنسيج وصناعة الجلد والأدوية ومواد البناء وأثاث المنزل.</p> <p>* المحور الثاني: استهداف الأسواق عبر توطيد موقع المغرب بأسواقه التقليدية والبحث عن أسواق واعدة جديدة بإفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.</p> <p>* المحور الثالث: مواكبة المقاولات العاملة حاليا أو الواعدة في مجال التصدير في سياساتها التسويقية للتنمية على المستوى العالمي.</p> <p>وبالإضافة إلى ذلك ومن أجل تعزيز تواجد السلع المغربية في الخارج تعمل الوزارة على:</p> <p>* إعادة التوجه نحو المهام القطاعية،</p> <p>* المشاركة في المعارض الخاصة والأكثر ملائمة للعرض،</p> <p>* إطلاق حملات تواصلية موسعة من أجل تحسين صورة المنتوجات المغربية،</p>	<p>حصيلة اتفاقيات التبادل الحر</p>			
---	------------------------------------	--	--	--



<p>* رفع عدد التظاهرات التجارية بالخارج المبرمجة من طرف المركز المغربي لتنمية الصادرات.</p> <p>واستطرد السيد الوزير قائلا بأنه لا يمكن حصر قراءة الاتفاقيات المشار إليها في مقارنة محاسبية فقط، لأن الهدف منها هو جلب الاستثمارات وإحداث مناصب الشغل والدفع بالنسيج الإنتاجي الوطني إلى تحسين تنافسيته و جودته، حيث قامت وزارة التجارة الخارجية بوضع آليات لتقييم تأثير اتفاقيات التبادل الحر على الاقتصاد المغربي وذلك بصياغة نموذج اقتصادي يسمى "امبال" بمساعدة البنك الدولي، وقد بينت نتائج هذه الدراسة أن التفعيل الكامل لهذه الاتفاقيات سوف يكون إيجابيا على التوازنات الماكرو اقتصادية عامة والتجارة الخارجية خاصة، إذا ما اقترن ذلك بتفعيل مخططات التنمية القطاعية، خصوصا في القطاعات الواعدة كالزراعة، الخدمات، الصناعة الالكترونية، الصناعات الميكانيكية وأجزاء الطائرات، الصناعات الغذائية، مشتقات الفوسفات والأدوية.</p> <p>وأضاف أنه من أجل تعزيز المنظومة القانونية وآليات تنظيم وعقلنة الواردات، برمجت وزارة التجارة الخارجية إنجاز دراستين في 2010، الأولى تتعلق بتحسين قانون 89-13 المتعلق بالتجارة الخارجية والنصوص المعتمدة لتطبيقه لمواكبة التغيرات الحالية والمستقبلية لسياسة التجارة الخارجية. والثانية ترمي إلى القيام بفحص الإطار التنظيمي والمؤسسي للواردات وطرق تدبيره وتحليل معمق للواردات على امتداد فترات زمنية طويلة الأمد وتحديد العوامل المحددة لهيكلتها وأثرها على الميزان التجاري مع وضع خطة عمل على المدى القصير والمتوسط من أجل ترشيد وعقلنة تنظيمها، مع الأخذ بعين الاعتبار التزامات المغرب الدولية.</p> <p>وتتجلى الأفق المستقبلية لهذه الاتفاقيات في السعي إلى الوصول إلى تبادل متوازن مع شركاء المغرب، ولأجل ذلك ما فتئت وزارة التجارة الخارجية تعمل على تطوير العلاقات التجارية من خلال اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها مع الشركاء التجاريين، وترتكز الخطة المتبعة في هذا الإطار على مايلي:</p> <p>1- العمل على تحسيس الفاعلين الاقتصاديين ومواكبتهم في ولوج هذه الأسواق مع تسهيل الاستفادة من مزايا هذه الاتفاقيات عبر الحملات التواصلية.</p>			
---	--	--	--



<p>2-وضع آليات جديدة لتتبع تطبيق هذه الاتفاقيات والتقييم المستمر لنتائجها. 3-مواصلة الجهود والتعاون مع البلدان المعنية من أجل تدليل الحواجز والقيود الغير الجمركية مع العمل على تبسيط المساطير وتنسيق القواعد والمعايير، وذلك عبر آليات التتبع المحددة في هذه الاتفاقيات 4-تفعيل الإستراتيجية الجديدة لتنمية وإنعاش الصادرات وكذلك المخططات القطاعية لتقوية وتنويع العرض المغربي القابل للتصدير والتي ستمكن من دعم الصادرات المغربية وتقوية تنافسيتها خصوصا في هذه الأسواق.</p>				
<p>أكد السيد الوزير في معرض إجابته على هذه الأسئلة أن الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي يعتمد مقاربة جديدة مبنية على روبا تشاركية لتأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة اعتمادا على برنامجين: * برنامج امتياز: الذي يهدف إلى مواكبة 50 مقاوله صغرى ومتوسطة ذات قدرة نمو قوية سنويا من خلال منحها دعما لاستثماراتها حيث تبلغ منحة الإستثمار نسبة 20% من الإستثمار المادي والغير مادي في حدود 5 مليون درهم، على أن توفر المقاوله حدا أدنى من التمويل الذاتي يوازي 20%. * برنامج مساندة: الذي يهدف إلى مواكبة 500 مقاوله صغرى ومتوسطة سنويا، وذلك من خلال برامج عملية مختلفة، على أن تتحمل الوكالة 60% من تكلفة الخبرة مع احتساب الرسوم في حدود 600 ألف درهم لكل مقاوله بالنسبة للعرض المتعدد القطاعات والعرض القطاعي. وفيما يخص الإجراءات العملية لتطبيق البرنامجين فقد لخصها السيد الوزير فيما يلي: * تحيين وتوقيع البرنامج التعاقدى بين الوكالة الوطنية والدولة الذي يحدد التزامات الأطراف على امتداد 2009-2015، * إنجاز دفتر التحملات الخاص بالمنافسة الوطنية لاختيار المقاولات التي ستستفيد من برنامج امتياز، * إنجاز دفتر التحملات والاتفاقيات النموذجية بين الوكالة والمقاولات المستفيدة والجمعيات المهنية في إطار برنامج مساندة،</p>	<p>سبل دعم المقاولات الإنتاجية تأهيل المقاولات الصغرى والمتوسطة</p>	<p>الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة</p>	<p>الجلسة الحادية عشرة / 29 دجنبر 2009</p>	<p>30</p>



<p>* وضع أرضية للتنقيط البنكي بشراكة مع 3 أبناءك من أجل تحديد أصناف المقاولات المستفيدة من البرنامجين. وأضاف أن الحكومة تتخذ في إطار لجنة اليقظة مجموعة من التدابير بشراكة مع القطاع الخاص، تهدف إلى الحفاظ على اليد العاملة والمهارات داخل الشركات، وكذا تعزيز قدراتها التنافسية من خلال تحسين شروط الولوج إلى القروض والائتمان عند عمليات التصدير، وتستند هذه التدابير على ثلاث مستويات أساسية: الاجتماعي، المالي، التجاري.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أنه بفضل السياسة الحكومية الهادفة إلى حماية القدرة الشرائية للمواطنين فإن معدل ارتفاع الأسعار عموماً ظل هذه السنة في مستوى متحكم فيه بنسبة كبيرة مقارنة مع السنة الماضية، حيث لم يتجاوز في 11 أشهر الأولى من هذه السنة نسبة 1.5 مقارنة مع 3.9 في نفس الفترة من السنة الماضية، وأضاف أنه من أجل تحسين الآليات القانونية والمؤسسية الكفيلة بالتحكم ومراقبة الأسعار، عملت الحكومة هذه السنة على اعتماد جملة من التدابير من أهمها: * مراجعة مقتضيات قانون حرية الأسعار والمنافسة- الذي تمت المصادقة عليه- في اتجاه تشديد العقوبات، والرفع من الحد الأقصى للغرامات وملاءمتها مع الحجم الاقتصادي لمرتكب المخالفة، واعتبار الغش في الوزن والجودة لأول مرة زيادة غير مشروعة في السعر، والرجوع إلى العقوبات الإدارية باعتبارها وسيلة سريعة المفعول في زجر المخالفات. * وضع قانون لحماية المستهلك لأول مرة هو الآن قيد الدراسة بمجلس النواب من أجل تعزيز الترسنة القانونية للحفاظ على القدرة الشرائية وحماية حقوق المستهلك. * تفعيل مجلس المنافسة من أجل إضفاء المزيد من الشفافية على السوق والتعاملات التجارية.</p>	<p>غلاء المعيشة</p>	<p>الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامّة</p>	<p>الجلسة الحادية عشرة / 29 دجنبر 2009</p>	<p>31</p>
<p>أكد السيد الوزير أن وزارته تولي عناية خاصة للصيانة والمحافظة على الرصيد الطرقي، حيث تخصص سنوياً لهذا الغرض أكثر من 60% من ميزانية الوزارة في المجال الطرقي، وفي هذا الإطار توجد حالياً في طور الإنجاز:</p>	<p>الوضعية المزرية للطرق بالعالم القروي</p>	<p>التجهيز والنقل</p>	<p>الجلسة الحادية عشرة / 29 دجنبر 2009</p>	<p>32</p>



<p>* صيانة 40 كلم بتكلفة 40 مليون درهم، تشمل تقوية الطريق الجهوية رقم 503 الرابطة بين تنوت وأفيلال وسيدي يحيى أوسعد على طول 20 كلم، وتوسيع وتقوية الطريق الإقليمية رقم 7304 الرابطة بين مريرت وعيون أم الربيع على طول 20 كلم.</p> <p>* إعادة بناء 3 منشآت فنية بتكلفة 47 مليون درهم، تتواجد على الطريق الإقليمية رقم 7307 الرابطة بين خنيفرة وتونفيت وعلى الطريق الوطنية رقم 13 بالمقطع الرابط بين ميدلت والريش وعلى واد أوطاط.</p> <p>* كما تمت برمجة 80 مليون درهم خلال فترة 2010/2012 لإنجاز الأشغال التالية:</p> <p>- صيانة 63 كلم بتكلفة 61 مليون درهم، تشمل تقوية الطريق الوطنية رقم 8 الرابطة بين خنيفرة ومريرت على طول 7 كلم، وتوسيع وتقوية الطريق الوطنية رقم 15 الرابطة بين ميدلت وميسور على طول 29 كلم، وتقوية الطريق الجهوية رقم 503 الرابطة بين بومية وأغبالو على طول 27 كلم.</p> <p>- إعادة بناء 4 منشآت فنية وإصلاح منشأتين بتكلفة 19 مليون درهم.</p> <p>- بالإضافة إلى عمليات أخرى سيتم تحديدها في إطار المخطط الخماسي 2010/2014.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أن المكتب الوطني للسكك الحديدية سعيًا منه لمواكبة التطور الذي تعرفه المدن والقرى في ميدان التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، قام وبشراكة مع الجماعات المحلية والفاعلين الاقتصاديين بإنجاز عدة مشاريع تهدف إلى تدعيم السلامة عند عبور السكك الحديدية، وهكذا وفي إطار برنامج 2005/2025، وخصوصا مخطط 2010/2015 يهدف المكتب إلى حذف 102 ممرا مستويا واستبدالها ب85 قنطرة للعبور، وبناء 25 معبرا للراجلين، بكلفة تناهز 500 مليون درهم كحصة للمكتب الوطني للسكك الحديدية و500 مليون درهم موزعة بين باقي المتدخلين، وفي هذا السياق قام المكتب الوطني للسكك الحديدية بإبرام اتفاقيات شراكة مع عدد كبير من المدن كالدردار البيضاء، الرباط، فاس، القنيطرة، القصر الكبير، كرسيف، مراكش، سطات، سلا، مكناس، تازة، خريكة وتمارة.</p>	<p>القناطر والممرات الأرضية</p>	<p>التجهيز والنقل</p>	<p>الجلسة الحادية عشرة / 29 دجنبر 2009</p>	<p>33</p>



<p>في معرض جوابه على هذين السؤالين أكد السيد الوزير أنه في إطار المخطط الشامل الذي أعدته الخطوط الملكية المغربية بخصوص شبكة الرحلات الداخلية والذي يهدف إلى تحسين أداء الربط الجوي الداخلي والاستجابة لحاجيات وخصائص المسافرين وتشجيعهم على السفر بالطائرة، وضعت الشركة سياسة تعريفية جديدة تهدف إلى تحديد 1290 درهم كمعدل للتعرفة على رحلات الشبكة الداخلية ذهابا وإيابا، مع احتساب جميع الرسوم.</p> <p>وأنه وفي إطار العقد-البرنامج المزمع توقيعه بين الدولة وشركة الخطوط الملكية المغربية بمناسبة إنشاء RAM EXPRESS ، فلتتزم الشركة بتسويق ما بين 30 و 50 بالمائة من المقاعد المعروضة على كل رحلة بسعر يقل عن 1000 درهم للذكرة ذهابا وإيابا مع احتساب جميع الرسوم والمصاريف.</p> <p>وتجدر الإشارة إلى أن المخطط المشار إليه تمحور أيضا حول الركائز الأساسية التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - توفير طائرات جديدة وملائمة (4 طائرات ATR 72 على أن يصل أسطول الشركة إلى 8 طائرات من هذا الطراز في حدود 2013، - تحديد أوقات ملائمة لمواعيد الرحلات، - تكثيف عدد الرحلات. 	<p>تعميم النقل الجوي ارتفاع أئمة تذاكر الطائرات</p>	<p>التجهيز والنقل</p>	<p>الجلسة الحادية عشرة / 29 دجنبر 2009</p>	<p>34</p>
<p>أكد السيد الوزير أنه لتأهيل القطاع الصناعي في بلادنا تم وضع مجموعة من الآليات والإجراءات أهمها</p> <ul style="list-style-type: none"> * برنامج مساندة: الذي يهدف إلى عصرنة ومصاحبة المقاولات الصغرى والمتوسطة، حيث تم التوقيع على برنامج تعاقدي بين الحكومة والوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة تم بموجبه تقديم غلاف مالي للوكالة يقدر ب 600 مليون درهم، قابل للزيادة عند الحاجة. * تكثيف المراقبة عند الاستيراد: وذلك باعتماد معايير إلزامية في الجودة، وتبني مواصفات جديدة كلما اقتضى الأمر ذلك. * توفير موارد بشرية مؤهلة وذلك من خلال: 	<p>دعم الوحدات الصناعية التي تشغل العمال الصناعيين والحرفيين</p>	<p>الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة</p>	<p>الجلسة الثانية عشرة / 05 يناير 2010</p>	<p>35</p>



<p>✓ وضع برنامج استعجالي لتدارك الخصاص في الموارد البشرية طبقا لحاجيات المقاولات والوحدات الصناعية. ✓ دعم تكوين الموارد البشرية العاملة ببعض القطاعات الصناعية الواعدة في حدود 66000 درهم على مدى 3 سنوات. * التمويل: من خلال التوقيع على اتفاقيات بين الحكومة وعدد من الأبنك لتمويل هذه القطاعات بغلاف مالي قدره مليار درهم. * إحداث الشباك الوحيد لتبسيط المساطر الإدارية. * إرساء الوكالة المغربية لتنمية الاستثمار.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أن وزارته وضعت سياسة صناعية واضحة بغية تطوير "المهن الدولية للمغرب" والموجهة للتصدير، ولاستقطاب الاستثمارات في هذا المجال، تم وضع عرض مغربي دينامي وتنافسي يركز على خمسة محاور: * مناطق مجهزة وفقا للمعايير العالمية وملاتمة لمتطلبات المستثمرين، * مساعدات عند الاستثمار (أراضي، منشآت...) * امتيازات جبائية (الضريبة على الدخل، مناطق حرة...) * مساعدات في مصاريف التكوين، * تحيين التكوين وتحديد الحاجيات في مجال تكوين الموارد البشرية، * عرض للتمويل البنكي، وفي قطاع النسيج تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات أهمها: * استقطاب 5 مزودين عالميين لتزويد الشركات المغربية، * مرافقة الدولة لأجود الفاعلين المغاربة في تطوير المنتجات التنافسية، * إحداث مرافق لوجيستكية متخصصة، * تحفيز 15 محطة تزويد لتوفير المدخلات 'أثواب وغكسوارات)، * استقطاب 5 وحدات صناعية في مجالات Finissage teinture impression ، وفي قطاع الصناعة الغذائية تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات بشراكة مع وزارة الفلاحة أهمها:</p>	<p>دعم القطاعات الموجهة نحو التصدير</p>	<p>الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة</p>	<p>الجلسة الثانية عشرة / 05 يناير 2010</p>	<p>36</p>



<p>* بلورة عرض قطاعي لجلب الاستثمارات المتوفرة على إمكانيات عالية للتصدير ، * وضع برنامج عمل للترويج لهذا العرض القطاعي لدى المستثمرين محليين وأجانب، * وضع برامج عمل من أجل تفعيل البرامج التعاقدية الموقعة مع الجمعيات المهنية المعنية (الزيتون، الحوامض والبواكر)، * تطوير أقطاب صناعية مدمجة متخصصة (Agropoles) في المناطق ذات المؤهلات الفلاحية المهمة، حيث سيتم تشييد 6 أقطاب في كل من تادلة-أزيلال، مكناس، بركان، الحوز، الغرب وسوس</p>				
<p>أكدت السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتعليم المدرسي في معرض جوابها على هذا السؤال نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية أن البرنامج الاستعجالي لم يغفل ضمن مشاريعه الارتقاء بالتربية البدنية والرياضة المدرسية، وأنه وبعد تشخيص وضعية هذا المجال والوقوف عند حصيلة ما تم إنجازه في إطار تفعيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين، تم وضع مشروع خاص بالتربية البدنية والرياضة المدرسية (EIP6)، وهو المشروع السادس ضمن المجال الأول المتعلق بالتحقيق الفعلي لإلزامية التعليم. ويهدف هذا المشروع إلى الارتقاء بالتربية البدنية والرياضة المدرسية من خلال ثلاثة تدابير رئيسية :</p> <p>✓ يهم التدبير الأول تعميم تدريس التربية البدنية والرياضة المدرسية بالتعليم الابتدائي، من خلال تهيئة ملاعب رياضية ب 3000 مدرسة ابتدائية وتزويدها بالأدوات الرياضية الديدانكتيكية الملائمة، والعدة البيداغوجية اللازمة إضافة إلى التكوينات التخصصية لفائدة أساتذة التعليم الابتدائي؛</p> <p>✓ يتعلق التدبير الثاني بإعادة تهييء المنشآت الرياضية بالتعليم الثانوي وتزويدها بالعتاد الرياضي والأدوات البيداغوجية.</p> <p>✓ أما التدبير الثالث، فيهم النهوض بالتربية البدنية والرياضة المدرسية على الصعيد الوطني من خلال إعادة تأهيل ثانويات الرياضيين والثانويات المحتضنة لأقسام تخصص رياضة وتربية بدنية، فضلا عن إحداث بنية خاصة تجمع بين الدراسة والرياضة.</p>	<p>التربية البدنية والرياضة المدرسية في المخطط الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>	<p>الجلسة الثانية عشرة / 05 يناير 2010</p>	<p>37</p>



<p>أكدت السيدة الوزيرة أنه ومن أجل تمكين بلادنا من القضاء على الأمية في الأفق المحددة، فإن خطة العمل للسنوات القادمة تهدف إلى تجاوز المعوقات التي تواجه هذا الورش الوطني والتي يتفق الجميع على صعوبتها وتعقدها. وتقوم هذه الخطة على مجموعة من الإجراءات تتمحور حول أربع مجالات أساسية</p> <p>1. الرفع من وتيرة الإنجاز : عبر تحقيق وتيرة سنوية في التسجيلات لا تقل في المتوسط عن 800 ألف مستفيد(ة) في السنة، مع استهداف ثلاث فئات (فئة 15-24 سنة، فئة 25-44 سنة وفئة 45 سنة فما فوق)، حيث أن لكل واحدة برنامج ومضامين ثلاثم حاجياتها، مع إيلاء الاهتمام الأكبر للفئات النشيطة.</p> <p>2. توسيع دائرة التدخل : عبر التأكيد على خصوصية محو الأمية كورش وطني تقع مسؤولية الاضطلاع به على كافة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين، والانتقال التدريجي من منطلق العرض إلى منطلق الطلب، وإرساء شروط الالتقائية بين برامج محو الأمية ومختلف برامج التكوين والتأهيل، وبين مشاريع محو الأمية ومختلف مشاريع التنمية المحلية ومحاربة الفقر والإقصاء.</p> <p>3. تحسين جودة الخدمات : من خلال تنويع المقاربات والبرامج والأدوات تبعا لتنوع حاجيات المستفيدين، وإرساء نظام الإسهاد، وخلق ممرات بين برامج التكوين والتأهيل، وتعزيز الاحترافية في الإنجاز، وكذا تنويع آليات التتبع والتقويم.</p> <p>4. توفير الشروط اللازمة لنجاح الخطة : عبر توفير التمويل الضروري وتنويع مصادره، وتبسيط المساطر جهويا وإقليميا، وكذا إرساء شروط الحكامة الجيدة عن طريق تدعيم التدبير اللامركزي واللامتمركز، وتفعيل التدبير المتمحور حول النتائج، وتوسيع وتنويع نظام الشراكة.</p> <p>وأضافت أن الوزارة أعدت مشروع مرسوم قانون يتعلق بإحداث وكالة وطنية لمحاربة الأمية، وهو في طور المصادقة عليه وفق المساطر الجاري بها العمل. ومن شأن هذه الوكالة أن تحقق مرونة في تدبير هذا الملف الهام، وأن تعطي نفسا جديدا</p>	<p>محاربة الأمية</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>	<p>الجلسة الثانية عشرة / 05 يناير 2010</p>	<p>38</p>
--	----------------------	---	--	-----------



<p>لدعم وتثبيت المجهودات الحالية، والبحث عن مصادر جديدة لتمويل البرامج، وتوسيع قاعدة الشركاء والمنتدخين، وذلك من أجل الرفع من وتيرة الإنجاز بهدف القضاء على الأمية في أقرب الآجال.</p>				
<p>شدت السيدة الوزيرة في البداية على أن تنمية المناطق الجنوبية للمملكة تحظى بعناية خاصة من طرف حكومة صاحب الجلالة نصره الله، حيث ما فتئت الجهود تبذل لتنمية منظومة التربية والتكوين بالأقاليم الجنوبية والارتقاء بها إلى مصاف باقي الجهات، الشيء الذي مكن من توسيع العرض التربوي بهاته الأقاليم، وتحقيق مؤشرات إيجابية توازي المؤشرات الوطنية بل تفوقها في بعض المجالات، كنسب التمدرس في مختلف الأسلاك التعليمية، ونسبة النجاح في امتحانات البكالوريا. وستعزز هذه التدابير في إطار البرنامج الاستعجالي (2009-2012) حيث ستستفيد الأقاليم الجنوبية من 180 مؤسسة إضافية في إطار الإحداثيات (1246 على الصعيد الوطني) ومن 833 حجرة إضافية في إطار التوسيعات (4745 حجرة دراسية في نفس الفترة) ومن 49 داخلية (846 على الصعيد الوطني). وتتوزع هذه المؤسسات في هذه الجهات بحسب الأسلاك التعليمية كما يلي:</p> <p>* التعليم الابتدائي: 55 مؤسسة إضافية.</p> <p>* التعليم الثانوي الإعدادي: 76 مؤسسة إضافية؛</p> <p>* التعليم الثانوي التأهيلي: 49 مؤسسة إضافية.</p>	<p>إشكالية الاكتظاظ داخل المؤسسات التعليمية</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>	<p>الجلسة الثانية عشرة / 05 يناير 2010</p>	<p>38</p>
<p>أكد السيد كاتب الدولة في معرض جوابه على هذا السؤال والذي يتضمن شقين هما قطاع البيئة وقطاع الإسكان والتعمير، أنه فيما يخص قطاع البيئة، فإن اتفاقية التأهيل البيئي مع الجهات الاقتصادية للمملكة ستؤسس لوضع منظومة بيئية قارة بالمدن تركز على التأهيل البيئي وتصحيح الاختلالات الملحوظة، وكذا وضع الأسس الصلبة للحماية المستدامة للبيئة وذلك من خلال إنجاز برامج مهمة أهمها:</p>	<p>المدينة المغربية والاختلالات البيئية</p>	<p>كتابة الدولة المكلفة بالماء والبيئة</p>	<p>الجلسة الثالثة عشرة / 12 يناير 2010</p>	<p>39</p>



<p>* التسريع بإنجاز مكونات البرنامج الوطني للتطهير الصلب، وجمع ومعالجة كل أنواع النفايات و غلق المطارح العشوائية، وذلك عبر إحداث مطارح مراقبة لفائدة 350 مركز حضري، وإعادة تاهيل المطارح الحالية لفائدة 300 جماعة.</p> <p>* التسريع بإنجاز البرنامج الوطني للتطهير السائل، وكذا معالجة المياه العادمة بمستوى يمكن من إعادة استعمالها، وقد تميزت هذه السنة بإنجاز مشروعين لتدعيم التطهير الثلاثي بمدينتي وجدة و بني ملال، والمساهمة مع الشركاء الآخرين في تمويل 11 مركز حضري.</p> <p>* إعطاء الانطلاقة الرسمية لحملة محاربة أكياس البلاستيك في إطار برنامج يتوخى القيام بأربع حملات في السنة في جميع الأقاليم.</p> <p>* تهيئة مجالات ترفيهية بمحاذاة المدن بالغابات المتواجدة قرب وجوار المجال الحضري، وستستفيد ابتداء من هذه السنة و غابات حضرية من مثل هذه التهيئات، والإعداد جار ل 20 غابة أخرى، إضافة إلى تحسين جودة الهواء وتتبع جودته داخل المدن.</p> <p>* خلق المرصد الجهوية للبيئة لرصد ومراقبة حالة البيئة بالجهة ومساعدة المتدخلين المحليين باتخاذ القرارات الملائمة لمواجهة القضايا البيئية المحلية.</p> <p>أما فيما يخص قطاع السكنى وإعداد المجال، فقد أكد السيد الوزير أن الاستراتيجية الجديدة تهدف إلى تقوية التنمية المستدامة كمحور لتضامن اجتماعي ومجالي مع تنمية الفعالية الطاقية والطاقات المتجددة في قطاع البناء والمدن الجديدة، وتدعيم الاستثمارات الخضراء. وفي هذا الإطار تم إعداد دوريات من بينها دورية "شجرة لكل مسكن"، حيث قامت مجموعة العمران بغرس 25 ألف شجرة في 2009، وتتوي غرس 50 ألف شجرة في 2010.</p>			
--	--	--	--



<p>أكد السيد الوزير بهذا الخصوص أن المخطط الوطني لتهيئة الساحل يهدف إلى الرفع من مستوى دخل البحارة التقليديين وتأطيرهم داخل تعاونيات مهنية لتحسين ظروف عملهم، وذلك عبر إنشاء عدد من قرى الصيادين ونقط التفريغ المجهزة. و لتحقيق هذا الهدف، وضعت الوزارة خطة عمل لكل مشروع يركز على تسليم التعاونية المرافق المرتبطة بالبحارة، كمستودعات التخزين وغرف التبريد ووحدة صنع الثلج، وموزع الوقود. وبالمقابل تلتزم التعاونية، عبر دفتر للتحملات، بالحفاظ على هذه المرافق وصيانتها والحفاظ على النظافة داخل المشروع. وأضاف أن وزارته لا تذخر جهدا لتقديم الدعم عندما لا تتمكن التعاونية من تجاوز بعض العوائق.</p>	<p>قرى الصيادين</p>	<p>الفلاحة والصيد البحري</p>	<p>الجلسة الثالثة عشرة / 12 يناير 2010</p>	<p>40</p>
<p>أكدت السيدة الوزيرة أنه فيما يخص إستراتيجية الوزارة للنهوض بهذه المؤسسة وتحديثها في انسجام مع التوجهات الحكومية الجديدة في المجال الاجتماعي وملاءمة إستراتيجية المؤسسة مع المخطط الاستراتيجي للوزارة 2008-2012 كما وافق عليه مجلس الحكومة شهر مارس 2008، قامت الوزارة بإطلاق ورشين كبيرين:</p> <p>* الورش الأول: يهتم إنجاز دراسة تهدف إلى إعداد مخطط لتطوير مؤسسة التعاون الوطني ومصاحبة إنجازها بهدف الوقوف على مدى نجاعة تدخلات المؤسسة على ضوء مجالات تدخل القطب الاجتماعي فيما يهم الفئات المستهدفة، وطبيعة التدخل والأنشطة في إطار تنسيق أعمال القطب وضمن التقائية ونجاعة الأهداف، وفقا لفلسفة المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية. ويتجلى الغرض الأساسي من خطة تطوير التعاون الوطني في تمكين هذه المؤسسة من الوسائل والكفاءات ومنهجيات العمل لضمان فعالية ونجاعة تدخل المؤسسة، وفقا للمتطلبات والحاجيات الاجتماعية المحلية وكذا الخدمات المقدمة، ويهدف إلى عقلنة وترشيد الموارد البشرية والمادية. ولذلك سيتم الإعلان عن طلب عروض دولية حول هذه الدراسة بداية شهر فبراير المقبل.</p>	<p>وضعية مؤسسة التعاون الوطني</p>	<p>التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن</p>	<p>الجلسة الرابعة عشرة / 19 يناير 2010</p>	<p>41</p>



<p>* الورش الثاني: يتعلق بجعل عمل التعاون الوطني في انسجام مع التوجهات الحكومية الجديدة في المجال الاجتماعي، وذلك بشكل متوازي مع إستراتيجية الوزارة برسم سنة 2008-2012. وفي هذا الإطار هناك عقد برنامج في طور الإعداد بين الوزارة والتعاون الوطني يروم وضع نظام مرجعي مندمج للخدمات الاجتماعية الجهوية للقرب. وأضافت أن هناك مراكز اجتماعية مرجعية مبرمجة ما بين 2010 و 2012 على مستوى كل جهة من جهات المملكة حسب مجالات العمل التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - وحدات حماية الطفولة، - وحدات الإسعاف الاجتماعي المتنقل، - الفضاء المتعدد الاختصاصات للنساء، - مراكز مختصة للأشخاص في وضعية إعاقة. 				
<p>أكد السيد الوزير أن وزارة الثقافة سعت من خلال المكتبة الوطنية للمملكة المغربية إلى عقد اتفاقية شراكة وتعاون مع مكتبة الإسكوريال سيتم بمقتضاها تصوير جميع المخطوطات العربية والمغربية ومجموعها 327 ألف و 661 مخطوط، وإعداد نسخة منها على شكل ميكروفيلم ستصبح متوفرة للاستعمال العلمي في المكتبة الوطنية بالرباط، كما سيشمل الاستنساخ مخطوطات المكتبة الزيدانية مما سيوفر على الباحثين مستقبلا مشقة التنقل إلى مدريد للاطلاع على هذا التراث القيم، وستتحمل تكاليف هذه العملية مؤسسة التراث الوطني للإسبانية.</p>	<p>خزانة الإسكوريال</p>	<p>الثقافة</p>	<p>الجلسة الرابعة عشرة / 19 يناير 2010</p>	<p>42</p>
<p>أكد السيد الوزير أنه لمعالجة هذه الإكراهات، فإن الوزارة، في إطار البرنامج الاستعجالي، اعتمدت مجموعة من التدابير لتجاوز الاختلالات الناجمة عن الخصائص في الموارد البشرية من بينها :</p>	<p>النقص في الموارد البشرية</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحت العلمي</p>	<p>الجلسة الرابعة عشرة / 19 يناير 2010</p>	<p>43</p>



<p>1- الانتقال إلى نموذج آخر يتمثل في المدرسة الجماعية. إذ تبيّن نماذج المدرسة الجماعية، أن المنظومة التربوية تريح على واجهتين، واجهة جودة الخدمات، وواجهة ترشيد الموارد البشرية؛</p> <p>2- التشجيع على استقرار الموارد البشرية بالعالم القروي وبالمناطق النائية من خلال :</p> <p>* توفير السكن للمدرسين بالوسط القروي، في إطار تفعيل التعليمات الملكية السامية القاضية بإحداث 10.000 سكن لفائدة الأساتذة بالعالم القروي على مدى أربع سنوات؛</p> <p>* منح تعويضات تحفيزية للمدرسين العاملين بالمناطق النائية والوسط القروي في إطار الإجراء الحكومي الذي من المنتظر دخوله حيز التنفيذ خلال السنة الجارية؛</p> <p>* تأهيل الفضاءات المدرسية وتحسين جاذبيتها من خلال البرنامج الذي أعطى صاحب الجلالة انطلاقة في مارس الماضي بفاس، ويهم تأهيل 18626 مؤسسة تعليمية 72 في المائة منها بالوسط القروي، أي 13403 مؤسسة تعليمية؛</p> <p>* المعاملة التفضيلية في الاستفادة من المناصب الإدارية والحركات الانتقالية.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أن وزارته أعدت مشروع مرسوم قانون يتعلق بإحداث وكالة وطنية لمحاربة الأمية، وهو في طور المصادقة عليه وفق المساطر الجاري بها العمل. ومن شأن هذه الوكالة أن تحقق مرونة في تدبير هذا الملف الهام، وأن تعطي نفسا جديدا لدعم وتثبيت الجهود الحالية، والبحث عن مصادر جديدة لتمويل البرامج. وتهدف هذه الوكالة إلى توسيع قاعدة الشركاء والمتدخلين، وفق رؤية واضحة ومنسجمة من أجل الرفع من وتيرة الإنجاز بهدف القضاء على الأمية في أقرب الأجل، علما بأن الجهود المبذولة من طرف الدولة مكنت من التقليل من نسبة الأمية بشكل كبير.</p>	<p>النواقص التي تعترض برامج محو الأمية والتربية غير النظامية</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>	<p>الجلسة الخامسة عشرة / 26 يناير 2010</p>	<p>44</p>



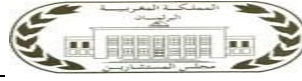
<p>ومن أجل تمكين بلادنا من القضاء على الأمية في الأفق المنظور، أضاف السيد الوزير أن خطة العمل للسنوات القادمة تهدف إلى تجاوز المعوقات التي تواجه هذا الورش الوطني والتي يتفق الجميع على صعوبتها وتعقدها. وتقوم هذه الخطة على مجموعة من الإجراءات تتمحور حول المجالات التالية:</p> <p>* الرفع من وتيرة الإنجاز : عبر تحقيق وتيرة سنوية في التسجيلات لا تقل في المتوسط عن 800 ألف مستفيد(ة) في السنة، مع استهداف ثلاث فئات (فئة 15-24 سنة، فئة 25-44 سنة وفئة 45 سنة فما فوق؛</p> <p>* توسيع دائرة التدخل : عبر التأكيد على خصوصية محو الأمية كورش وطني تقع مسؤولية الاضطلاع به على كافة الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين، والانتقال التدريجي من منطق العرض إلى منطق الطلب، وإرساء شروط الالتقائية بين برامج محو الأمية ومختلف برامج التكوين والتأهيل، وبيان مشاريع محو الأمية ومختلف مشاريع التنمية المحلية ومحاربة الفقر والإقصاء.</p> <p>* تحسين جودة الخدمات : من خلال تنويع المقاربات والبرامج والأدوات، تبعا لتنوع حاجيات المستفيدين، وإرساء نظام الإسهاد، وخلق ممرات بين برامج التكوين والتأهيل، وتعزيز الاحترافية في الإنجاز، وكذا تنويع آليات التتبع والتقييم.</p> <p>* توفير الشروط اللازمة لنجاح الخطة : عبر توفير التمويل الضروري وتنويع مصادره، وتبسيط المساطر جهويا وإقليميا، وكذا إرساء شروط الحكامة الجيدة من خلال تفعيل التدبير المتمحور حول النتائج، وتوسيع وتنويع نظام الشراكة.</p> <p>وأضاف أن تحقيق الأهداف التي ينص عليها البرنامج الاستعجالي في مجال تطوير التعليم الأولي وتوسيع العرض في التعليم الإلزامي وإزالة المعوقات السوسيواقتصادية الرئيسية التي تقف وراء الهدر المدرسي من شأنه أن يساعد على تخفيف منابع الأمية والمساهمة في إنجاح خطة العمل المشار إليها.</p>			
---	--	--	--



<p>أكد السيد الوزير على أن برنامج Génie يعتبر أحد المشاريع المهيكلّة للورش الوطني "المغرب الرقمي 2013"، كما يعتبر تجسيدا للاستراتيجية الوطنية من أجل تعميم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المجال التربوي خلال الفترة 2013-2009؛ وبذلك يتموقع هذا البرنامج في صميم البرنامج الاستعجالي الذي يطمح إلى تعميم الأداة المعلوماتية بمختلف استعمالاتها داخل المدرسة المغربية وذلك من خلال :</p> <ul style="list-style-type: none"> * تجهيز المؤسسات التعليمية بالعتاد المعلوماتي وربطها بشبكة الأنترنت؛ * تكوين وتنمية القدرات المهنية في هذا المجال لفائدة المدرسين والمفتشين وهياة الإدارة التربوية؛ * اقتناء وملاءمة وإنتاج الموارد الرقمية ووضعها رهن إشارة المدرسين والتلاميذ؛ * تطوير استعمالات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في منظومة التربية والتكوين؛ * قيادة البرنامج من خلال تصريف الاستراتيجية الوطنية على الصعيد الجهوي والإقليمي والمحلي. <p>وأضاف أنه من المنتظر أن يتم في إطار تنفيذ البرنامج الاستعجالي ربط جميع المؤسسات غير المجهزة بشبكة الأنترنت حسب الجدولة التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> * سنة 2010 : جميع الثانويات التأهيلية غير المجهزة (339) وجميع الثانويات الإعدادية غير المجهزة (998) و 400 مؤسسة ابتدائية؛ * سنة 2011 : 1350 مدرسة ابتدائية؛ * سنة 2012 : 2100 مدرسة ابتدائية؛ * سنة 2013 : 2100 مدرسة ابتدائية. <p>وأكد على أن الربط بشبكة الأنترنت يتم بواسطة جهاز تصفية معترف به في عالم التربية والتكوين (Websens)) باتفاق مع مموني الخدمة (اتصالات المغرب -</p>	<p>إدخال الأنترنت إلى المدارس واستعمال هذه الأداة من أجل التربية والتكوين</p>	<p>التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي</p>	<p>الجلسة الخامسة عشرة / 26 يناير 2010</p> <p>45</p>
---	---	---	--



<p>ميديتيل - وانا - ميديكوم) وذلك لحماية المتعلمين من مخاطر الأنترنيت (المواقع المنافية للأخلاق). كما أن قدرة التلاميذ على التعامل مع هذه الوسائل مرتبطة بمهام ومسؤولية الأساتذة، الذين تم تكوينهم في إطار برنامج جيني على منهجية استعمال تقنيات الإعلام والتواصل في التعليم ومسؤوليتهم في تأطير المتعلمين لاستعمالها استعمالاً تربوياً من خلال الحصص المخصصة لاستعمال القاعات متعددة الوسائط.</p>				
<p>أكد السيد كاتب الدولة أنه بالنسبة للعمل الحكومي هنالك برنامج العمل الوطني لمحاربة التصحر، والبرنامج العشري ما بين 2005 و2014، وهذا البرنامج يدعو إلى إنجاز 122 مشروعاً، يركز على محاربة جل مظاهر التصحر، بما في ذلك تجديد وتوسيع المجالات الغابوية والمحافظة عليها، وتهيئة الأحواض المائية، وكذا محاربة زحف الرمال.</p> <p>وفي إطار تنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة التصحر، تسهر الحكومة على إنجاز مشاريع ممولة في إطار برامج مندمجة بالتعاون مع مؤسسات وطنية ودولية، وكذلك مع الجماعات المحلية، منها على سبيل المثال مشروع مكافحة التشاركية للتصحر والتقليل من آفة الفقر بالنجود العليا بالمنطقة الشرقية، 2014-2009، الذي سينجز بغلاف مالي قدره 24 مليون دولار أمريكي، يأتي لدعم ولتتميم المجهودات الرامية إلى محاربة التصحر في مختلف جهات المملكة، إضافة إلى مشروع خاص بالنسبة للمناطق الجنوبية.</p>	<p>مشاكل التصحر</p>	<p>كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلف بالماء والبيئة</p>	<p>الجلسة الخامسة عشرة / 26 يناير 2010</p>	<p>46</p>
<p>أكد السيد كاتب الدولة أنه في ظل الاكراهات التي يواجهها قطاع الماء، والمتمثلة أساساً في محدودية وانخفاض الموارد المائية تحت تأثير التغيرات المناخية، قامت الحكومة ببلورة إستراتيجية وطنية لتطوير وتنمية قطاع الماء، تم عرضها أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم 14 أبريل 2009، وترتكز على المحاور الأساسية التالية:</p> <p>1- تنمية الموارد المائية وتدابير الطلب على الماء، خاصة من خلال الاقتصاد في مجال الري، مما سيتمكن من توفير 2.5 مليار متر مكعب؛</p> <p>2- تدبير وتنمية العرض عبر مواصلة تعبئة المياه السطحية، مما سيتمكن من توفير 2.5 مليار متر مكعب، وذلك بإنجاز 59 سد كبير، و1000 سد صغير، وتحويل المياه</p>	<p>ضرورة التدبير العقلاني للموارد المائية</p>	<p>كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلف بالماء والبيئة</p>	<p>الجلسة الخامسة عشرة / 26 يناير 2010</p>	<p>47</p>



<p>الناجة عن الفيضانات، والتي تضيع في البحر ، مما سيوفر 260 مليون متر مكعب وتحلية مياه البحر في المناطق المؤهلة لذلك بأحجام تدريجية، قد تصل إلى 400 مليون متر مكعب؛</p> <p>3- حماية الموارد المائية، وخاصة المياه الجوفية باعتبارها خزاناً إستراتيجياً، والمحافظة على المجال الطبيعي؛</p> <p>4- التخفيف من أخطار الفيضانات والجفاف، والتأقلم مع التغيرات المناخية؛</p> <p>5- متابعة إصلاح الإطار التشريعي والقانوني؛</p> <p>6- عصرنة الإدارة، وتطوير وتأهيل الموارد البشرية، ودعم البحث العلمي.</p>				
---	--	--	--	--